

**إعتماد معايير مكافحة الفساد :  
شرط أساسي لتنمية الشركات التجارية**

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص : القانون العام للأعمال

من إعداد الطالبتين :

تحت إشراف الأستاذ:

■ موري سفيان

● بوشلاح مريم

● دحموش كريمة

لجنة التحكيم

- أستاذة(ة) : فارح عائشة، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية..... رئيساً  
— أستاذ: موري سفيان ، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية..... مشرفاً ومقرراً  
— أستاذة(ة) : سعادي فتيحة، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية..... ممتحناً



شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع أقدم جزيل الشكر وخالص

إمتناني إلى من ساعدنا لإتمام هذا العمل الأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف "موري سفيان" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل منذ

أن كان مجرد فكرة حتياكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهدًا في مساعدتنا

بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.

# الإهداء

أنتهز هذه الأسطر كي أهدي ثمرة جهدي المتواضع:  
إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما، وجزاها خير الجزاء،  
إلتماسًا لرضاهما وتقديرًا لتعبهما وعرفانا لجميلهما.  
إلى من رافقتني دعواتها دوما عمتي العزيزة.  
إلى إخوتي: حسين ومحمد أرزقي.  
إلى أخواتي: طاوس وزوجها وأبنائهما،  
لينا وأبنائهما.

باية وزوجها وأبنائهما.  
وإلى الصغيرة تهيّنان.

إلى مصباح دربي صديقتي: حوة، زهرة، كهينة وإلى كل أفراد عائلتهن.  
وإلى كل صديقتي و أصدقائي: نبيلة، لوسيا، صونية، لجيدة، كاتية، سميرة، وهيبة،  
فاتن، حوة، وردية، نورة، محمد، لياس، مجيد، لعزیز، يوغرطة.  
إلى من مدت لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة الزميلة "كريمة"  
وإلى كل من يحمل لقب بوشلاح وشنيط .  
وإلى من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة "توفيق".

بوشلاح مريم

## الإهداء

أهدي بهذا العمل المتواضع إلى أعلى ما لدي في هذا الكون والديا الكونيين.

أمي الغالية منبع العطاء والحنان حفظها الله لنا وطال في عمرها.

وإلى أبي قدوتي في الحياة وسندي طوال مشواري العلمي حفظه الله.

وإلى جدي وجدتي الغالين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

وإلى إخوتي وأختي: رانية، علي، صالح.

وإلى كل أفراد عائلتي.

وإلى من ساندني وقاسمني تعب هذا العمل خطيبي "عميروش".

إلى شريكتي في عمل هذه المذكرة "مريم"

وإلى كل صديقاتي وأصدقائي: نسيم، حنان، حوة، جميلة، سميرة، صورية، ماريان،

جوهرة، لامية، سميرة، سعيدة، ديبية، لياس، يوغرطة.

وإلى من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة "توفيق".

وإلى كل من وقف معي في لحظات الصعاب و ساعدني ولو بكلمة طيبة.

دموش كريمة

# قائمة لأهم المختصرات

## أولاً: باللغة العربية

- ج.ر.ج.ج : جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية.

- ص. : صفحة.

- ص.ص. : من صفحة إلى صفحة.

## ثانياً: باللغة الأجنبية

### 1- بالفرنسية:

- E.N.T.P : Entreprise National des Travaux aux Puits
- I.F.C : International Finance Corporation
- O.C.D.E : Organisation de Coopération et de Développement Economique
- O.M.C : Organisation Mondiale de Commerce

### 2- بالإنجليزية:

- I.A.S.B: International Accounting Standards Committee
- I.R.M : Institute of Risk Management

# مقدمة



الفساد ظاهرة إجتماعية قديمة، إنتشرت في شتى المجالات نتيجة التغيرات والتطورات المتسارعة في البئتين المحلية والدولية، المتمثلة في العولمة، منه الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات وتطور المعلومات والاتصالات، الإقتصاد الرأسمالي والظروف السياسية والإقتصادية والتنموية والإجتماعية الأخرى، حيث أنّ الفساد لم يُعد في الوقت الحاضر حالات منفردة ومنعزلة في الإدارات أو القطاعات أو المجموعات من المنتفعين بل أصبح ظاهرة عالمية تتعدى حدود الدول، وهذا ما أدى إلى تعرض العديد من الشركات العالمية إلى إنهيارات مالية وإقتصادية وفضائح إدارية عديدة، والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والتعسر في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وروسيا.<sup>1</sup>

ولقد إرتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل منها سوء الإدارة وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية والتي حدثت في العديد من الدول و هذا ما زاد إلى تفاقم الأزمات وتحقيق لخسائر هائلة، فأصبحت تكلفة الفساد وسوء الإدارة عبئاً على الشركات والإقتصاد العالمي بشكل عام، وكما أنّ نقص الشفافية والوضوح والدقة وإفتقار الممارسات السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة وفقد الثقة في المعلومات الحسابية للشركة والمشروعات، ممّا تجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار الإستشاري الصحيح، وبالتالي أصبح لازماً عليهم البحث على الشركات التي بها هياكل سليمة.<sup>2</sup>

وفي ظل هذا الواقع كانت النتيجة المنطقية لحدوث حالات الإنهيارات المالية والإخفاقات التي حدثت أن سارعت على إثرها الكثير من المؤسسات الدولية و بورصات المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول بوضع مجموعة من الإستراتيجيات شاملة ومنظمة لمكافحة الفساد ووضع القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة و المبادئ الأخلاقية والرقابة المالية و غير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية

<sup>1</sup> أحمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، 2010، ص.09.

<sup>2</sup> رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص.11.

للمحتواة في القوائم المالية المعلنة التي تحتاج إليها مستخدموها وخاصة المستثمرون المتعاملون في السوق الأوراق المالية.<sup>1</sup>

ولضمان نجاح هذه السياسات لابدّ من مشاركة الإقتصاديين المهتمين بإيجاد حلول لهذه الأزمات سواءً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، والأمر الذي تبني مجموعة من المعايير والمبادئ التي يتعين على الشركات التجارية إعتقادها من أجل مواجهة حالات الفساد، وهذا ما زاد الإهتمام بتطبيق حوكمة الشركات التجارية و الإلتزام بمبادئها، إذ تُعدّ إحدى الأدوات الفعّالة لتشجيع الإستثمار وعدم تعرض أموالهم الى سوء الإدارة، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية التي تساعد على تقليل الغموض و الضبابية وتساعد على إستئصال الفساد، وكذا تسهيل عمليات تقييم الأداء وترسيخ وتعاون والعمل الجماعي، فإنّ الإدارة بدونها إدارة فاسدة ولغيابهما تأثير سلبي على النمو الإقتصادي.<sup>2</sup>

إنّ تعزيز حوكمة الشركات التجارية و مبدأ الإفصاح والشفافية وكذا القيم الأساسية الخاصة بإقتصاد السوق، تؤدي إلى إنشاء مؤسسات تُشكل قيمة عالية للمستثمرين، بالإضافة إلى كونها أحد المفاتيح الرئيسية لخلق بيئة تحكمها القوانين و الأنظمة الواضحة.

ونظراً لإهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات التجارية وإرساء مبدأ الإفصاح والشفافية، حرصت الكثير من المؤسسات الدولية على دراستها وتكريس مبادئها، من أهم هذه المؤسسات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التمويل الدولية.

### ما مدى فعالية دور هذه المعايير في تنمية الشركات التجارية ؟

<sup>1</sup> سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص.06.

<sup>2</sup>BAH Salion, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales : vers une cour pénale internationale économique pour punir le vol d'Etat, Schulthess, Genève, 213,p227.

للإجابة على هذه الإشكالية بشيء من الموضوعية و الدقة تم تقسيم البحث إلى فصلين:  
سنتناول في الفصل الأول الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد في الشركات التجارية ثم التطرق إلى مدى مطابقة الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد في الفصل الثاني.

# الفصل الأول

الحوكمة كآلية لمكافحة

الفساد في الشركات

التجارية

تعاني معظم الشركات والمؤسسات بشتى أنواعها من مظاهر الفساد والتي إزدادت حدتها في السنوات الأخيرة، سواءً في القطاع العام وفي القطاع الخاص، وذلك يرجع إلى غياب عملية الرقابة، والمحاسبية على أداء الشركات. هذا ما زاد الإهتمام بتطبيق حوكمة الشركات ومبادئها، والتي تعتبر من أهم المعايير الأساسية لتنمية الإقتصادية والمالية، سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي، والتي تمّ إكتشاف أنّ عدم تطبيقها بالشكل المطلوب قد يزيد من تفشي ظاهرة الفساد وهز ثقة المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة في حياة الشركة.

لمنع حدوث هذه الأزمات والحدّ منها في أقلّ تقدير، إزداد الإهتمام بتطوير مفهوم الحوكمة ووضع مجموعة من الآليات تجعل الحوكمة تكتسب أهمية في الشركات من أجل قيامها بدورها بكل فعالية بعيداً عن كل أشكال الفساد.

لإظهار الموضوع بشكل أوضح إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

سنتناول في المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات التجارية ثم التطرق إلى مدى فعالية آلياتها في المبحث الثاني.

## المبحث الأول

## ماهية حوكمة الشركات التجارية

لقد أولت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية إهتمامًا متزايدًا بموضوع حوكمة الشركات "Gouvernance d'entreprise"<sup>1</sup> حيث تركزت جلّ إهتمامها بهذا الموضوع وبالأخص بعد الدور المتنامي والتوسع الهائل للقطاع الخاص،<sup>2</sup> في الحياة الإقتصادية، إذ أصبح لهذا القطاع دور مهم وأساس في تنمية إقتصاديات البلدان، ولذلك بدأ الإهتمام بموضوع الحوكمة كآلية للوقاية من الفساد.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لحوكمة الشركات التجارية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني ندرس مدى الإهتمام بآلية الحوكمة.

## المطلب الأول

## الإطار النظري لحوكمة الشركات التجارية

تُعتبر حوكمة الشركات من الموضوعات الحديثة في التجارة الدولية والتي لها جذور قديمة لاسيما في الأدبيات القانونية والإقتصادية في العالم، ومن خلال هذا المطلب نبرر مفهوم الحوكمة وتبيان الأطراف المعنية بها، وكذا دراسة خصائص، مرتكزاتها وآلياتها الداخلية والخارجية.

<sup>1</sup>Lagouvernance d'entreprise est un concept récent qui est apparu au début des années 1990, c'est l'ensemble des règles permettant aux actionnaires de s'assurer que les entreprises, dont ils détiennent des parts, sont dirigées en conformité avec leur propre intérêt. Voir le site: <http://www.lafinacepourtous.com> .vue le : 10 mars 2016 .

<sup>2</sup> يُعد القطاع الخاص من أكثر القطاعات عرضة للفساد ومن حيث كونه غالبا الشريك في دفع الرشاوى والعمولات للمسؤولين الرسميين وكذا العلاقة الناشئة عن وجود بعض المسؤولين بين القطاعين الرسمي والخاص يفتح المجال لنشوء تضارب المصالح. راجع المرجع: المعتصم بالله الغريائي، حوكمة الشركات المساهمة (دراسة في الأسس الإقتصادية والقانونية)، دار الجامعية الجديدة، جامعة إسكندرية، 2008، ص.139

## الفرع الأول

## المقصود بحوكمة الشركات التجارية ودوافع ظهورها

أدت الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات إلى زيادة الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والتي أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الإقتصادية وهذا ما أدى إلى ظهورها وإعطاء مفهوم لها.

## أولاً-المقصود بحوكمة الشركات التجارية

لقد تعاطم الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات التجارية خلال السنوات الأخيرة وهذا ما أدى إلى بروزه ومشاركة المنظمات والمؤسسات لإعطاء تعريف لها.

## 1-نشأة حوكمة الشركات التجارية

لقد كانت البداية الحقيقية للإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية للحوكمة "Cadbury" في ديسمبر 1992 تقريرها، والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية، وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان "الأبعاد المالية لحوكمة الشركات" ولقد أخذت حوكمة الشركات، بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية<sup>1</sup> بعنوان "مبادئ حوكمة الشركات" وهو أول إعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم.

<sup>1</sup> تعدّ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية وإقتصاد السوق الحر، نشأت في 1948 عن منظمة التعاون الإقتصادي الأوربي العملية، والتي يتزعمها الفرنسي روبرت مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تمّ توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوربية، وفي سنة 1960 تمّ إصلاحها لكي تكون OCDE. [www.ocde.org](http://www.ocde.org) تاريخ الإطلاع 11 مارس 2016.

## 2- تعريف حوكمة الشركات التجارية

الترجمة المختصرة للمصطلح "gouvernance d'entreprise"، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها هي : "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة". وقد تعددت التعريفات المقدمة للحوكمة، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

- فعرفت مؤسسة التمويل الدولية<sup>1</sup> "IFC" بأنها : "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".
- كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" بأنها : "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"<sup>2</sup>.

ويقصد بها كذلك وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله إستغلال موارد الشركات وحسن تواجدها ومراقبته من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية.<sup>3</sup>

- وهناك من يعرفها على أنها: " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالمؤسسة

<sup>1</sup> تعد مؤسسة التمويل الدولية أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصور مطلقة على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية والمؤسسات والتي أنشأت في 1956، مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 184 الذي يقررون معًا سياساتها. <http://www.ifc.org> تاريخ الإطلاع 11 مارس 2016.

<sup>2</sup> حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في حد الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص.05.

<sup>3</sup> محمد إبراهيم موسى، "حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2010، ص.08.



(مثل حملة السندات، العاملين، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

إنطلاقاً من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات كما يلي :

- مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- التأكد على أنّ المؤسسات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

## ثانياً- دوافع ظهور حوكمة الشركات التجارية

ظهر الحديث عن الحوكمة مع بداية عام 1999، ولقد أثبتت الحاجة الى الدراسات التي قدمت حول إخفاق شركات مؤسسات عملاقة عديدة، وقد ساهم حدوث الأزمات والإنهيار الإقتصادي لدول شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، في تزايد الإهتمام بالحوكمة<sup>2</sup>.

وقد أدى فشل هذه المؤسسات في التسيير المحكم للشركات والمؤسسات، إلى صدور المشروعات الدولية الخاصة<sup>3</sup> تقريراً حول حوكمة الشركات، حدد فيه مختلف المعايير والقواعد التي تكفل أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة وحسن الأداء والرقابة القوية، وذلك تحت عنوان

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص.18.  
<sup>2</sup> يرجع السبب الرئيسي لهذه الأزمات التي تعاني منها المؤسسات الكبرى خاصة " أترون" و " وركوم" وغيرها إلى إفتقار للقواعد الجيدة لإدارتها، مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات وإتخاذ قرارات غير رشيدة، وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح، وكما تستخدم طرق محاسبية معقدة، بغية إخفاء خسائرها، ويرجع سبب الأزمة أيضا إلى حصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة، فبدأت تتلاعب مع قوائمها المالية، مما سبب عدم ثقة أصحاب المصالح فيها. راجع المرجع، السعيد خلف، دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012، ص.22.

<sup>3</sup> تأسس مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية سنة 1973 لتشجيع المشروعات الخاصة والإصلاحات المتجهة إلى السوق في كافة أنحاء العالم وبصفة أحد المشاركين الرئيسيين في الصندوق الوطني للديمقراطية فإن المركز يدعم الإستراتيجيات والأساليب المتعلقة بالتطورات الديمقراطية القائمة على أساس السوق.

<http://www.cipe.org> تاريخ الإطلاع 15 مارس 2016.

"Governance Corporate" أو "حوكمة الشركات"، وحددت معاييرها كذلك منظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup> ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني

### الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات التجارية

يجب الملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تطبيق هذه القواعد والمتمثلة في :

#### أولاً-المساهمون Les actionnaires

هم من يقومون بتقديم رأس المال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى إستمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثمارتهم ويملكون الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة،<sup>3</sup> ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن إختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

<sup>1</sup> المنظمة العالمية للتجارة هي إحدى المنظمات الدولية العالمية التي أسند لها مهمة أساسية عند إنشائها وهي ضمان إنسياب التجارة بين الدول العالم بأكبر القدر من السلامة وضمن حرية تلك التجارة، وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي تختص بالقوانين التجارية الدولية وتضم 160 دولة عضو إضافةً إلى 24 دولة مراقبة. <http://www.mawdoo3.com> تاريخ الإطلاع 15 مارس 2016.

<sup>2</sup> جميل أحمد، سفير محمد، تجليات الشركات في الإرتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، أعمال الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات التجارية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص.04.

<sup>3</sup> ماجد إسماعيل أبوحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية(دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية )، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتمويل، تخصص المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص.26.

### ثانياً - مجلس الإدارة Conseil d'administration

وهم الذين يمثلون المساهمين وأيضًا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، يقوم بإختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.<sup>1</sup>

### ثالثاً - الإدارة L'administration

هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها المساهمين.<sup>2</sup>

### رابعاً - أصحاب المصالح Les parties Prenantes

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة، مثل الدائنين والموردين وعمال وموظفين، ويجب ملاحظة أن هذه الأطراف تكون لهم مصالح مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنين على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، وفي حين يهتم العمال على مقدرة الشركة على الإستمرار.

يجب أن نلاحظ أنّ مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة أو أصحاب الملكيات من غالبية الأسهم اللذين قد يكونون أفراد أو عائلات، أو أيّ شركة أخرى تعمل من خلال شركة قابضة،<sup>3</sup> بما يمكن أن يؤثر في سلوك الشركة، ففي الوقت الحالي تتزايد مطالب المستثمرين في بعض الأسواق بإعتبارهم أصحاب حقوق مالية في أن يكون لهم دور

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص.18.

<sup>2</sup> جميل أحمد، سفير محمد، المرجع السابق، ص.07.

<sup>3</sup> الشركة القابضة هي الشركة التي تقوم بالسيطرة على شركة أو عدة شركات تابعة عن طريق تملك أكثر من نصف رأسمالها، ويكون لها السيطرة تأليف مجلس إدارتها. <http://www.pex.ps/psewebsite/laws>. تاريخ الإطلاع 15 مارس 2016.

في حوكمة الشركات، وعادة ما يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحوكمة ولكنهم قد يكونون أكثر إهتماماً في الحصول على معاملة عادلة من المساهمين ذوي الملكيات الغالبة ومن إدارة الشركة، ويلعب الدائنون دوراً هاماً في عدد من أنظمة حوكمة الشركات ويمكنهم أن يقومون بدور المراقب الخارجي على أداء الشركة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث

#### خصائص حوكمة الشركات التجارية ومرتكزاتها

من خلال مجموعة المفاهيم المختلفة التي أعطيت لحوكمة الشركات وشملت جوانب عديدة ومتنوعة بتنوع وجهات النظر حول هذا المصطلح، إذ نجد أنها تتميز بمجموعة من الخصائص والمرتكزات الأساسية من أجل تحقيق وتطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التجارية.

#### أولاً- خصائص حوكمة الشركات التجارية

بناء على التعاريف السابقة فإن مصطلح الحوكمة يشير إلى الخصائص التالية :

#### 1- الإستقلالية Indépendance

تعني عدم وجود تأثيرات و ضغوطات غير لازمة للعمل، وأن يكون الموظف محايداً وبعيداً عن أي تأثيرات جانبية، ويتمتع بالإستقلال الفكري في جميع ما يتعلق بأعماله، وألاً يكون له أي مصالح متعارضة وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقد موضوعيته وإستقلاله عند القيام بأعماله، وكما يقصد بها إستقلالية مجلس الإدارة واللجان التابعة له.<sup>2</sup>

#### 2- المساءلة Culpabilité

تعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهام التي من

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص.19.

<sup>2</sup>GABRIALA Ann Wells Kle, chrestiansenesvik, corporate governance in Algeria (cose study on the joint ventures between British petroleum; Statoil and son bat rach, master thesis, Copenhagen business school, department of international economic and management, 2014, P 48

شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها، وكما أيضاً للمساهمين الحق في المساءلة ومحاسبة أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له، الإدارة العليا، التحقيق الداخلي والخارجي.

### 3- المسؤولية Responsabilité

هي توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة المسؤولين متخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين، وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في الشركة، ويتحقق ذلك من خلال : عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي، وجود أعضاء الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدورية والكاملة لمجلس الإدارة<sup>1</sup>، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعتها التقارير المراجعين الداخليين والإشراف على المراجعة الداخلية.

### 4- العدالة Justice

تعني إحترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في الشركة، من خلال: توزيع المهام والواجبات والمسؤولية بين العاملين في المؤسسة على أسس قائمة على العدل والمساواة إحترام حقوق كل المجموعات ذات الصلة وذلك لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة، سهولة طرق الإدلاء بالأصوات، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة، إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم والمشاركة في تعيين المديرين وأيضاً في إتخاذ القرارات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Dans de nombreuse societés, le conseil d'administration détermine les principales orientations stratégiques de l'entreprise contre les risques, comme ceux découlant de la corruption. Pour plus de détails, veuillez voir : SHAIENDRASIGH Leeleea, ROQUILLY Christophe, lutte anti- corruption, LAMY Edition, Paris, 2013, P.132.

<sup>2</sup> براهمة كنزة، دور التحقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات (دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة )، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص.10.

**5- الإنضباط Discipline**

أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، التي تكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين التحلي بها عند ممارسة الأعمال، وعند التعامل مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم، ويكون من خلال : توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة إتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، التقدير السليم لحقوق الملكية، إستخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.<sup>1</sup>

**6- الشفافية Transparence**

هي وضوح ما تقوم به المؤسسة أو الشركة ووضوح علاقتها مع المواطنين المنتفعين من الخدمة أو مموليها، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة وغير الحكومة الأخرى، يكون من خلال: نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالي السنوي للبيئة في الوقت المناسب، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.

**7- المسؤولية الإجتماعية**

أي النظر إلى الشركة كشركة وطنية مجتمعة على تحقيق المصالح الوطنية ومصالح المجتمع، كذا الإستخدام العادل للموارد الطبيعية للمنتفعين كافة، حتى وإن كانت محدودة.<sup>2</sup>

**ثانياً - مرتكزات حوكمة الشركات التجارية**

تتوفر ركائز أساسية تساهم في تحقيق التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، حيث تعتمد

<sup>1</sup> بلعادي عمار، جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح (مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية)، أعمال الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع رهانات آفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، يومي 07-08 ديسمبر 2010، ص.05.

<sup>2</sup> أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2011، ص.106.

على ركائز أساسية وهي :

## 1- السلوك الأخلاقي

أي ضمان الإلتزام السلوكي من خلال التقيد بقواعد السلوك المهني داخل الشركة من نزاهة، أمانة، مصداقية، والشفافية وذلك للحفاظ على السمعة الإقتصادية لها.<sup>1</sup>  
وهذا ما نصت عليه المادة 2/13 من قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته<sup>2</sup>.

## 2- تفعيل دور أصحاب المصلحة

تتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات، من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساساً في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات ( شركات قطاع عام، خاص ومصارف - المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص.49.

<sup>2</sup> حسب المادة 2/13 من قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة التي تنصّ : تتخذ تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، والنص عند الإقتضاء، على جزاءات تأديبية فعّالة ملائمة وردعية تترتب على مخالفتها ولهذا الغرض يجب أن تنصّ التدابير المذكورة لاسيما ما يأتي :

- تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بالكشف والقمع وكيانات القطاع الخاص المعنية،
- تعزيز وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك من أجل قيام المؤسسات وكل المهن ذات الصلة بممارسة نشاطاتها بصورة عادية ونزيهة وسليمة، للوقاية من =
- =تعارض المصالح وتشجيع تطبيق الممارسات التجارية الحسنة من طرف المؤسسات فيما بينها وكذا في علاقتها التعاقدية مع الدول.

- تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص.

- الوقاية في الإستخدام السيء لإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص.

- تدقيق داخلي لحسابات المؤسسة الخاصة.

## 3- إدارة المخاطر

تتعلق بوضوح نظام لإدارة المخاطر لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي، إذ يمكن لها أن تجنب الشركة الوقوع في الأزمات التي يمكن أن تسببها، وهي أيضا عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير إستراتيجيات الإدارة، وتتضمن إستراتيجيات نقل المخاطر أي جهة أخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها، ويمكن القول أيضا بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيفها.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني

## مدى فعالية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد

تلعب حوكمة الشركات التجارية دوراً هاماً في مكافحة الفساد وذلك ما أدى إلى درجة الثقة لدى المستثمرين وزيادة الإهتمام بتطبيق قواعدها وتكريسها من أجل إدارة سليمة خالية من أي نوع من أنواع الفساد التي ينجم عنه مخاطر متعددة للشركة، هذه المخاطر يمكن أن تسبب أضراراً للشركة تصل حتى حلها و إنهيارها.<sup>2</sup>

## الفرع الأول

## مقومات حوكمة الشركات التجارية

حوكمة الشركات التجارية لها أربعة مقومات أساسية و هي كالاتي:

- وجود قوانين وتشريعات تعني بحقوق المساهمين، كحق التصويت وتعني كذلك بتنظيم مجلس الإدارة ببيان صفاته من حيث التأكيد على إستقلالية، وبيان مهامه ومسؤولياته، كذلك بيان مسؤوليات الإدارة وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص.49.

<sup>2</sup>SHAIENDRASINGH Leeleea , ROQUILLY Christophe, Op.cite,P.87.



- وجود لجنة تحقيق داخل الشركة المساهمة العامة يتمتع أعضاؤها بالإستقلالية وبمؤهلات عالية وخبرة جيدة.
- وجود عمليات حوكمة فعّالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الإجتماعات والإتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والعمال.
- تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة، وإجراء المراجعة الدائمة وتعديلها إذا إقتضى الأمر ذلك، ما يسهل على جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني

### أهمية وأهداف حوكمة الشركات التجارية

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة وجملة من الأهداف التي شجعت المجتمع الدولي على الإهتمام بمختلف جوانبها والسعي لتحقيقها وذلك من خلال العمل على تطبيق مبادئها.

#### أولاً- أهمية حوكمة الشركات التجارية

ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة إستخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، وأيضاً يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم إستقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الإقتصادية المطلوبة.<sup>2</sup>

وكذا تأتي أهمية حوكمة الشركات للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة، وفي المقابل تعد القوانين والأنظمة صمام الأمان الرئيسي الذي يضمن حوكمة جيدة

<sup>1</sup> ماجد إسماعيل أبوحمام، المرجع السابق، ص.36.

<sup>1</sup> عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص.22.

للشركات. كما تعتبر هذه القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات (مثل قانون الممارسات التجارية<sup>1</sup> وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية والتدقيقية) العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، إذ تنظم العلاقة بين الأطراف المهمة بالشركة والمعنية بالإقتصاد كله<sup>2</sup>. يمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات كما يلي :

مساعدة الشركات والمؤسسات الإقتصادية بشكل عام على جذب الإستثمار ودعم أداء الإقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال المطابقة مع معايير ومحددات مكافحة الفساد.

### ثانياً- أهداف حوكمة الشركات التجارية للوقاية من الفساد

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الإقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الإستثمارات للشركات، كذا ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.<sup>3</sup>

- توفير إطار يساعد على إختيار الطرق التي تسعى لزيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية، وتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف، كذا تشجيع الشركات على الإستخدم الأمثل لمواردها بإستخدام مختلف الطرق الفعالة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قانون رقم 04-02 مؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 جوان لسنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 10-06 مؤرخ في 15 أوت 2010 ج.ر.ج. عدد 46، مؤرخ في 18 أوت 2010.

<sup>2</sup> عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري (ماهيته، أسبابه، مظاهره)، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2011، ص.296.

<sup>3</sup> فيصل محمود الشوارة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 02، المجلد رقم 25، جامعة دمشق، 2009، ص.09.

<sup>4</sup> عدنان بن حيدر درويش، المرجع السابق، ص.15.

• خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان إستمراريتها، حيث يساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية، والإشراف على المسؤولية الإجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.<sup>1</sup>

مما سبق يتضح أن الأهداف تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف، وإستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره وبشكل فعّال.

### الفرع الثالث

#### محددات حوكمة الشركات التجارية وآلياتها

يختلف تطبيق حوكمة الشركات من اقتصاد إلى آخر رغم أن هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة محددات الحوكمة والآليات المعتمدة فيها، لذا سنتطرق لمحددات الحوكمة ثم الآليات التي تسمح بتطبيق الحوكمة.

#### أولاً- محددات حوكمة الشركات التجارية

هناك إتفاق على أنّ التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتفق على مدى توفر مجموعتين من المحددات : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية.

#### 1-المحددات الخارجية

هذه القوانين تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف هذه من دولة إلى أخرى وهي كآتي :

#### أ. القوانين والنظم

تشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، والذي يشمل القوانين والأنظمة التي تسود النشاط الإقتصادي بالدولة بغرض تنظيم والرقابة على الأنشطة الإقتصادية على سبيل المثال

<sup>1</sup> ماجد إسماعيل أبو حمام، المرجع السابق، ص.17.

قانون الممارسات التجارية، قانون الإستثمار،<sup>1</sup> قانون التجاري،<sup>2</sup> وغيرها من القوانين.

### ب. الأجهزة والهيئات الرقابية

تتمثل في أجهزة الدولة وهيئاتها التي تقوم بالإشراف والمتابعة على تطبيق برنامج حوكمة الشركات، يجب أن تتصف هذه الهيئات بالكفاءة والفعالية بغرض أحكام الرقابة على الشركات.

### ت. كفاءة القطاع المالي

تتمثل في كفاءة القطاع المالي، كفاءة البنوك وأسواق المال وغيرها من مصادر التمويل في توفير التمويل اللازم لتمويل المشروعات.

### ث. فاعلية وكفاءة المنظمات والهيئات المهنية

هذه الهيئات تعمل على تعزيز دور أجهزة وهيئات الدولة الرقابية فتنطبق سياسة ما تقوم الحوكمة من خلال فهم ونشر ثقافة ومفاهيم حوكمة الشركات مثل: جمعية المحاسبين القانونيين، مكاتب المراجعة الخارجية، مكاتب المحاماة، شركات التصنيف الائتماني، شركات الإستشارات المالية والإستثمارية.

## 2- المحددات الداخلية

تشير القواعد التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها ومن ناحية أخرى إلى التقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف، والسعي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على

<sup>1</sup> أمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، ج.ر.ج.ج عدد 47، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثاني عام 1427 الموافق لـ 27 جويلية 2006.

<sup>2</sup> أمر رقم 75-59 المؤرخ 29 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 الذي يتضمن قانون التجاري الجزائري، منشور في الموقع: [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz) تاريخ الإطلاع 20 مارس 2016.

المدى الطويل.<sup>1</sup>

تجدر الإشارة إلى أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية، فهي بدورها تتأثر بمجموعة من العوامل المرتبطة بالنظام السياسي والاقتصادي للدول، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وخلق فرص العمل.

### ثانياً - آليات حوكمة الشركات التجارية

تؤدي حوكمة الشركات التجارية دوراً مهماً في معالجة الانحرافات والشبهات التي تعاني منها هذه الشركات، والتي من أبرزها الفساد المالي والإداري والصراع على تحقيق المصالح الشخصية، دون أي مراعاة للمصالح المشتركة أي الوطنية وذلك من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية ذلك على النحو التالي :

#### 1- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التجارية

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيفها إلى مايلي :

##### أ. مجلس الإدارة

يعدّ مجلس الإدارة أحسن آلية لمراقبة عمل الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمرين في الشركة من سوء الإستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أنّ مجلس الإدارة يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية الشركة، يقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها، وبتالي إعطاء قيمة الشركة، ولكي تكون هذه المجالس

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص.19.

فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وكذا إتخاذ الأهداف الإجتماعية بعين الإعتبار، كما يجب أن تملك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة.<sup>1</sup>

### ب. لجنة المكافآت

ترمي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها، بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) تأكيد على ضرورة أن تكون مكافآت العالية، وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.<sup>2</sup>

### ت. لجنة التعينات

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع الكفاءات المحددة في الشركة، فقد وُضعت لها مجموعة من الواجبات منها أن تقوم هذه اللجنة في الشركة مع مجلس الإدارة وبمصادقة الوزير المختص بوضع الخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين، كما يجب عليها أن تضع آليات شفافة للتعين، من أجل الحصول على مرشحين أفضل، كما عليها الإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> هيدوب ليلي ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار (ENTP)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع العلوم التجارية، تخصص محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرياح، ورقلة، 2012، ص.50.

<sup>2</sup> حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، المرجع السابق، ص.19.

<sup>3</sup> بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحدّ من الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص.15.

### ث. لجنة التدقيق الداخلي

لقد حظيت لجنة التدقيق الداخلي في الوقت الحاضر بإهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والإضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية ويرجع هذا الإهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق الداخلي كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة إستقلالها فضلاً عن دورها في التأكد على الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات.<sup>1</sup>

### 2- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات التجارية

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة، والضغطات التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، ومن أهم الآليات الخارجية هي كأتي :

#### أ. منافسة سوق المنتجات (الخدمات)

توفر الأسواق التي تعزز المنافسة<sup>2</sup> على تحسين أداء الشركات وتضمن تخصيص الشركة لمواردها بكفاءة، فمثل هذه الأسواق تُرغم الشركات على أن تعمل بكفاءة، وأن تسعى لزيادة إنتاجيتها وإلاً فقدت حصتها من السوق، كما أن التنافس في الأسواق لا يخفض فقط من تكلفة

<sup>1</sup> بن سميحة عزيزة، مريم طيني، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني، أعمال الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، تجارب الدول، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص.09.

<sup>2</sup> أمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج. عدد 43، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 08-12 مؤرخ في 21 جمادى الثاني 1429 الموافق لـ 25 جوان 2008، ج.ر.ج. عدد 36، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 10-05 مؤرخ في 05 رمضان عام 1431، الموافق لـ 15 أوت 2010، ج.ر.ج. عدد 46، الصادر بتاريخ 18 أوت 2010.

السلع والخدمات بل يشجع أيضاً على الابتكار والريادية في الأعمال، ذلك أنّ الشركات تسعى دائماً لتقديم أفضل المنتجات تساندها مؤسسات خارجية قوية تتيح للجميع العمل فيها على حد سواء.<sup>1</sup>

### ب. لجنة التدقيق الخارجي

باعتباره الهيئة المحايدة التي تعمل على زيادة مصداقية التقارير، عن طريق إجراء عملية مراجعة دقيقة قصد تبيين المعلومة ورفع درجة موثوقيتها، جاءت هذه الدراسة لمعرفة الدور المهم للمراجعة ومحافظ الحسابات<sup>2</sup> ومدى مساهمته في إرساء أحد دعائم الحوكمة. كما يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.<sup>3</sup>

### ت. التشريع والقوانين

لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون "ساردينز أوكسلي"<sup>4</sup> متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة تتمثل بزيادة عدد

<sup>1</sup> أمير فرج يوسف، المرجع السابق، ص.22.

<sup>2</sup> قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 جوان سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج.ر.ج. عدد 42، صادر في 28 رجب عام 1431 الموافق لـ 11 جويلية سنة 2010.

<sup>3</sup> السعيد خلف، المرجع السابق، ص.33.

<sup>4</sup> ساردينز أوكسلي: هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة، وقد جاء هذا القانون أثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى إنهيار شركتي "أرون" و " وورندكوم". <http://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الإطلاع يوم 20 مارس 2016.



الأعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عمليات إعداد التقارير المالية.<sup>1</sup>

### ث. آليات مكملة

هناك آليات خارجية أخرى لحوكمة الشركات فضلاً عن ما تقدم ذكره، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة للآليات الأخرى في حماية أصحاب المصالح في الشركة، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية<sup>2</sup> ضغوط هائلة على الحكومات والدولة، من أجل محاربة الفساد المالي والإداري وتضغط منظمة التجارة العالمية (OMC) من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية،<sup>3</sup> إذ لا يمكن للشركة التجارية أن تؤدي دورها بكل فعالية بدون أن تأخذ في الحسبان إجراءات ومعايير الحوكمة.

<sup>1</sup> بروش زين الدين، دهيمي جابر، المرجع السابق، ص.17.

<sup>2</sup> تعتبر منظمة الشفافية العالمية والتي تأسست عام 1993، وهي منظمة غير حكومية رائدة في تكريسها لكبح ومكافحة الفساد، وتضمّ حالياً فروعاً في أكثر من تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين (ألمانيا). [www.transpareny.org](http://www.transpareny.org) تاريخ الإطلاع 10 مارس 2016.

<sup>3</sup> هيدوب ليلي ريمة، المرجع السابق، ص.30.

## المبحث الثاني

### الإهتمام بآلية حوكمة الشركات التجارية

تعد درجة إلتزام الشركات التجارية بتطبيق مبادئ والأساليب السليمة لحوكمة الشركات داخلها بمثابة عامل متزايد الأهمية من أجل صنع القرارات في الشركات، وتطوير القطاع الخاص ونموه يتم التطرق إلى هذا المبحث لدراسة مبادئ حوكمة الشركات التجارية التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية في المطلب الأول، كما نبين القوانين منها الأجنبية والعربية التي تحدد المعالم الأساسية لحوكمة الشركات التجارية في المطلب الثاني.

## المطلب الأول

### المبادئ المتداولة لحوكمة الشركات التجارية

تعتبر مبادئ حوكمة الشركات العمود الفقري، من أجل تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الآخرين المرتبطة بها، ولقد حازت على إهتمام مختلف الهيئات والمنظمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة منها منظمة التعاون والتنمية

الإقتصادية، الصندوق النقد الدولي<sup>1</sup>، مؤسسة التمويل الدولية ولجنة بازل (2)<sup>2</sup>. من خلال هذا المطلب نبرز الإطار النظري والإطار التطبيقي لمبادئ حوكمة الشركات التجارية.

## الفرع الأول

### الإطار النظري لمبادئ حوكمة الشركات.

بالإضافة إلى المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فلقد بادرت بعض المنظمات و المؤسسات بصياغة مجموعة من المبادئ و الإرشادات تتعلق بالحوكمة من بينها : لجنة بازل (2) المصرفية، مؤسسة التمويل الدولية، صندوق النقد الدولي.

### أولاً- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن لجنة بازل (02)

وضعت لجنة بازل (02) عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية :

- قيام الشركة وموثيق الشرف للتصرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات.

<sup>1</sup> الصندوق النقد الدولي وكالة متخصصة في منظومة "بريتونودز" تابعة للأمم المتحدة، أنشأ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقرها في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاء الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 188 بلداً. <http://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الإطلاع 21 مارس 2016.

<sup>2</sup> تجدر الإشارة أن لجنة بازل (02) هي لجنة إستشارية فنية لا تستند لأية الثقافة دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة 04 مرات سنويًا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنين لدراسة جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو التوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة وتتضمن القرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع إشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والإستفادة من هذه الممارسات ومقرها هو بنك التسويات الدولي في مدينة بازل السويسرية وتكون من أعضاء= اللجنة من 27 عضو والرئيس الحالي للجنة السيدنوت فيلنيك. [www.bis.org/bcbs/cp3ovfre.pdf](http://www.bis.org/bcbs/cp3ovfre.pdf) تاريخ الإطلاع 20 مارس 2016.

- إستراتيجية للشركة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز إتخاذ القرار بين أفراد المجلس<sup>1</sup>.
- وضع آليات لتعاون الفعّال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي تتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواءً كانت في شكل تعويضات أو ترقية عناصر أخرى.
- تدقيق المعلومات بشكل مناسب سواءً من الداخل أو الخارج.<sup>2</sup>

#### ثانياً - مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية

وَضَعَت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجّهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواءً كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي :

- الممارسات المقبولة للحكم الجديد للشركة.
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً.

<sup>1</sup>عبدي نعيمة، دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص

مالية المؤسسة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قصدي مباح، ورقلة، 2009

<sup>2</sup> محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الإستثمار القومي،

القاهرة، 2007. [www.sadid.net/doat/hsn/haw/kama/doc](http://www.sadid.net/doat/hsn/haw/kama/doc) تاريخ الإطلاع 2016/03/12.

- القيادة الجيدة.<sup>1</sup>

### ثالثاً- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن صندوق النقد الدولي

لقد وضع الصندوق النقد الدولي قواعد الممارسة الجيدة الخاصة بشفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية، وذلك بإصدار قانون سياسات المالية وقانون الممارسات الجيدة.

#### 1- قانون السياسات المالية

يؤكد هذا القانون على ضرورة توضيح مسؤوليات الحكومة توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها للمواطنين، وأن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها وأن تخضع لنظام تأكيد النزاهة. يتضمن هذا القانون الأسس والوسائل التي تعتمدها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف والمتمثلة أساساً :

- وضوح الأدوار والمسؤوليات
- توافر المعلومات للجماهير.
- إعداد الميزانيات وتقديم التقارير بشكل واضح عنها.
- تأكيد النزاهة.

#### 3- قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية

قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيدة والخاصة بشفافية السياسات النقدية والمالية، وقد أضافت إجراءات الشفافية الجديدة إلى القانون وفق أساسين هي :

- أنّ مبادئ الإدارة الجيدة تدعو لكي تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة خاصة عندما تعطي للسلطات النقدية والمالية درجة عالية من الإستقلالية.

<sup>1</sup> عبد السلام إبراهيم، فاضل عباس كريم، حوكمة الشركات ضرورة إستراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة (دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة خدمات التأمين العامة)، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة.

<http://www.doc.udesk.com> تاريخ الإطلاع في 25 مارس 2016.

- أنّ السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة والأدوات وإذا التزمت الحكومة بها.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني

### الإطار التطبيقي لمبادئ حوكمة الشركات التجارية

وضعت قواعد منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لحوكمة الشركات إستجابة لدعوة مجلس المنظمة على مستوى المجلس الوزاري في 27-28 ماي 1998 كمجموعة من المعايير الإرشادية لتطبيق الحوكمة وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس المنظمة الوزاري في إجتماعية المنفذ في 26-27 ماي 1999 فضلا عن موافقة كل من منتدى الإستقرار المالي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتعتبر مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية مرجعا تشريعا بغالبية الدول التي عمدت إلى تنظيم العمل بحوكمة الشركات سواء في الدول الأعضاء في المنظمة أو غيرها،<sup>2</sup> ولقد حددت خمسة معايير في عام 1999 ثم أصدرت تعديلاً لها عام 2004 لتطبيق معيار آخر وتتجلى هذه المعايير أساسا في :

### أولاً- ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات

حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفر الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات من أجل تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح هيكل المسؤوليات وتوزيع السلطات الإشرافية والتنظيمية المختلفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> براهمة كنزة، المرجع السابق، ص.ص.32،33.

<sup>2</sup> براهمة كنزة، المرجع نفسه، ص.19.

<sup>3</sup> جميل أحمد، سفير محمد، المرجع السابق، ص.06.

وهذا ما نصت عليه المادة 13 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.<sup>1</sup>

وقد ركّز هذا المبدأ على الجوانب التالية :

- المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق إختصاص تشريعي.
- توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي.
- أن يكون لدى الجهات السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتهم بطريقة متخصصة.
- تأثير على الإقتصاد الشامل وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية.<sup>2</sup>

### ثانيا- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تتضمن نقل ملكية الأسهم والإفصاح التام عن المعلومات وحقوق التصويت والمشاركة في فكر قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج.<sup>3</sup>

ولكي يسهل لهم ممارسة حقوقهم والمتمثلة في:

- توفير حقوق أساسية للمساهمين.
- الحق في المعلومات عن القرارات.
- الحق في المشاركة بالتصويت.
- تسهيل المشاركة الفعّالة.
- التصويت شخصياً أو غيابياً.

<sup>1</sup>حسب المادة 13 من قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، "تتخذ التدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد والنص عند الاقتناء على جزاءات تأديبية فعّالة وملائمة وردعية تترتب على مخالفتها ولهذا الغرض يجب أن تنص التدابير المذكورة لاسيما على ما يلي :...تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص ..."المرجع السابق.

<sup>2</sup> عبه فريد ، طيني مريم ، دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص.10.

<sup>3</sup> بن سمينة عزيزة ، مريم طيني، المرجع السابق، ص.05.

- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات.
- تسهيل الممارسات لحقوق الملكية.<sup>1</sup>

### ثالثاً- المعاملات المتساوية للمساهمين

ينبغي في إطار الحوكمة أن يتضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأجنبي، وينبغي أن تُتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن إنتهاك حقوقهم".<sup>2</sup>

وهناك مجموعة من الإرشادات يجب إتخاذها عند الإلتزام بهذا المبدأ هي:

- معاملة المساهمون معاملة متساوية.
- منع التداول بين الداخلين والتداول الشخصي الصوري.
- الإفصاح عن المعلومات.<sup>3</sup>

### رابعاً- الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات على الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح، وأن يعمل أيضاً على تشجيع الإتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في المجال خلق الثروة وفرص العمل، وإستدامة المنشآت السليمة مالياً.<sup>4</sup>

وقد يتضمن المبدأ الرابع على ما يلي :

- يجب إحترام المصالح التي ينشأها القانون.
- التعويض مقابل إنتهاك الحقوق.

<sup>1</sup> براهمة كنزة، المرجع السابق، ص.22.

<sup>2</sup> عبيدي نعيمة، المرجع السابق، ص.25.

<sup>3</sup> براهمة كنزة، مرجع سابق، ص.23.

<sup>4</sup> بروش زين الدين، دهيمي جابر، المرجع السابق، ص.08.



- تطوير الآليات للمشاركة.
- السماح لهم بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب.
- الإهتمام بالمشاركة.
- أن يستكمل إطار فعال للإعسار وآخر للدائنين.<sup>1</sup>

#### خامسا-الإفصاح والشفافية

يقصد بها إعلان القوائم المالية والحسابات الختامية والإفصاح عن المعلومات الهامة، في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة من بينها الموقف المالي والأداء وأسلوب ممارسة السلطة، وكذا إعلام المساهمين بأي قرارات جوهرية تمس هيكل و بناء الشركة وينبغي كذلك الإفصاح الكامل عن جميع القرارات التي لها تأثير على سعر الورقة المالية وحتى عن الأخطار التي تتعرض لها الشركة.<sup>2</sup>

#### سادسا- مسؤوليات مجلس الإدارة

ينص المبدأ على الآتي : "ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للمؤسسة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المؤسسة والمساهمين". يتحقق ذلك من خلال :

- ضمان مسؤولية المجلس تجاه الوحدة الإقتصادية والمساهمين.
- توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها.
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- الإلتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.
- إتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية بالوحدة الإقتصادية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبه فريد ، طبني مريم ، المرجع السابق، ص. 12.

<sup>2</sup> المعتصم بالله الغربياني، المرجع السابق، ص.149.

<sup>3</sup> عبه فريد ، طبني مريم ، المرجع السابق، ص.14.

## المطلب الثاني

## حوكمة الشركات التجارية في القوانين المقارنة وفي القانون الجزائري

نظرًا للأسباب المالية والإدارية والقانونية التي أفصحت عن مدى الحاجة إلى تطبيق حوكمة الشركات كمدخل إعادة الثقة في إدارة الشركات من قبل جمهور المتعاملين معها، وذلك بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة المؤسسات، من خلال المؤسسات الرسمية لها، وعملت هذه الهيئات والمؤسسات على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ونظرًا للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول سوف نتناول بعض قوانين الدول الأجنبية و العربية في تطبيق مبادئ الحوكمة.

## الفرع الأول

## حوكمة الشركات في بعض القوانين الدول الأجنبية

تسعى العديد من الدول العالم إلى وضع تنظيم لحوكمة الشركات وذلك بـغية تطبيقها بالوجه الصحيح، وخاصة يتضح في القانون البريطاني والأمريكي كونهما المبادرين لصياغة القواعد المنظمة للحوكمة والعمل بها.

## أولاً- حوكمة الشركات في المملكة المتحدة (القانون البريطاني)

تعتبر المملكة المتحدة أول الدول الرائدة في تطبيق نظام الحوكمة، نتيجة الأحداث التي حدثت خلال الثمانينيات، نتيجة تعثر من شركاتها ومن ثم ظهور ورسو في تطبيقات حوكمة الشركات، الأمر الذي جعل المملكة المتحدة تقوم بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات سنة 1992، وقد نتج عن ذلك صدور "تقرير كاديري" "raportcadbury"، والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، ويضم هذا التقرير 19 بند، وهي

عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لمفهوم حوكمة الشركات،<sup>1</sup> وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان<sup>2</sup> «ruttemans report» وتلي هذا التقرير سنة 1995 تقرير آخر عرف بـ "تقرير جرينبري" "greenbury report"<sup>3</sup> وفي سنة 1998 ظهر ما يعرف بـ "الكود الموحد" "combinedcode" والذي إشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وأصبحت هذه الوثيقة من ضمن متطلبات القيد في بورصة لندن للأوراق المالية، وقد تمّ تعديل هذا الكود سنة 2003 ليضمّ أفضل ممارسات حوكمة الشركات في ظلّ الإنهيارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002.<sup>4</sup>

### ثانياً - حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية (القانون الأمريكي)

يتشابه إهتمام الولايات المتحدة بمفهوم حوكمة الشركات مع إهتمام المملكة المتحدة وذلك نظراً لتشابه إقتصاد الدولتين وإرتباط العديد من الشركات بالبلدين فيما بينها، حيث أدى تطور سوق المال ووجود هيئة رقابية فعّالة تعمل على مراقبتها وتشرف على الشفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، وبالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة إلى زيادة الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإلتزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له وخاصة المسجلة أسهمها لدى البورصات، ومن الملاحظ أن الإهتمام لهذا الموضوع ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة The california

<sup>1</sup> مبروك قدوري، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي (داسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الإقتصادية في الجزائر عن طريق الأستديان)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع العلوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبة وجبائية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قصيدي مباح، ورقلة، 2012، ص.36.

<sup>2</sup> أوصى هذا التقرير أن تقدم، الشركات المدرجة في البورصة ضمن تقريرها عرضاً عن نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة وذلك لتتمكن من المحافظة على أصولها، راجع المرجع: هيدوب ليلي ريمة، المرجع السابق، ص.8.

<sup>3</sup> أوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت، وتكون من ضمن مسؤولياتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد حجم المكافآت، عدي نعيمة، المرجع السابق، ص.18.

<sup>4</sup> كمال بوعظم، زابدي عبد السلام، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحدّ من وقوع الأزمات، أعمال الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخليات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 20- 21 أكتوبر 2009، ص.51.

public employees retirement والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني

### حوكمة الشركات في بعض القوانين الدول العربية

نخص بالدراسة عن حوكمة الشركات في مصر التي قد كان لها الريادة بين معظم دول الشرق الأوسط نتيجة ما أرسته من قواعد لحوكمة كل من الشركات الخاصة والعامة وذلك في إطار مبادئ الحوكمة الدولية (OCDE)، وكذا ما وصلت إليه الجزائر في تطبيق مبادئها كونها تعبير من أهم الموضوعات التي تستقطب إهتمامها في الوضع الراهن.

#### أولاً- حوكمة الشركات في التشريع المصري

بدأ الإهتمام بالحوكمة في مصر في عام 2001، بمبادرة من وزارة التجارة ففي 2001 تمّ بالفعل دراسة وتقييم مدى إلتزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات.<sup>2</sup>

حيث طلبت مصر من الصندوق التّقد الدولي في 2001 تقييم مدى تطبيق معايير الحوكمة بها كأول دولة عربية يتمّ تقسيمها وتوصل التقييم إلى أن مصر تطبق 62% من مبادئ الحوكمة، بحيث بدأت مصر تشرع القوانين التي تزيد من إلتزام الشركات بمبادئ الحوكمة، وفي سنة 2005 تمّت صياغة قواعد الحوكمة لمصر، والتي تعتبر مكملة للنصوص الواردة بشأن المؤسسات ومن نتائج التقييم :

• أن قواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ، حيث تنص القوانين الحاكمة للشركات ولصناعة

<sup>1</sup> مبروك قدوري، المرجع السابق، ص.40.

<sup>2</sup> محمد مصطفى سليمان، المرجع السابق ص.79، 240.

الأوراق المالية على ذات المبادئ، كما أنّ تطبيقاتها تتمّ بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء، ومن أهم القوانين في هذا الصدد قانون الشركات 159 لسنة 1981، قانون قطاع الأعمال العام 23 لسنة 1991، قانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992، قانون الإستثمار 8 لسنة 1997، وقانون التسوية والإبداع والحفظ المركزي 93 لسنة 2000.

لم يتمّ تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المعايير، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في سياق 07 مبادئ من إجمالي لـ 48 مبدأ، وهناك إثتان من مبادئ لا تطبق نهائيا في السوق المصرية.<sup>1</sup>

### ثانيا- حوكمة الشركات في التشريع الجزائري

بعد الأزمات الكبرى والإنهيارات المؤسسات التي شهدتها العالم فالجزائر ملزمة كغيرها من الدول بضمان حوكمة جيدة لهياكلها ومؤسساتها.<sup>2</sup>

وفي شهر جويلية سنة 2007 إنعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات تحت إشراف "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد هذا الميثاق والذي هو ثمرة لسلسلة من الأعمال التي قادها فريق العمل بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008، وفي غضون هذه الحقبة الزمنية تمكن فريق العمل بعد سلسلة المشاورات مع الأطراف الفاعلة، بأن يقيس ويعمق حالة الإستعجال لتبني ميثاق

<sup>1</sup> محمد حسن يوسف، المرجع السابق، ص.ص. 24.07.

<sup>2</sup> حسين يريقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها. [www.lop-](http://www.lop-)

[univ.beskra.com](http://univ.beskra.com) تاريخ الإطلاع 07 مارس 2016 .

الحكم الراشد للمؤسسة،<sup>1</sup> في الجزائر وكذا إدراجه ضمن السياق الدولي المتميز بالإبتكار وتبادل الخبرات.<sup>2</sup>

وأهم ما جاء به ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر : بشكل عام يتضمن الميثاق جزأين هامين، يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت أن يصبح الحكم الراشد أو الحوكمة ضروريا اليوم في الجزائر. كما يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الجزء الثاني من الميثاق فيتطرق إلى المقاييس الأساسية التي يبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العمومية، مجلس الإدارة ...) ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الآخذة للشركات الأخرى كالبنوك، المؤسسات المالية.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث

#### مزيا حوكمة الشركات التجارية

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل وإدارية تمنح حق المساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة.
- تنمية الإستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في الأسواق.
- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

<sup>1</sup> يعرف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة على أنه مجموعة من التدابير العلمية الكفيلة في أن واحد لضمان إستدامة وتنافسية المؤسسة. راجع المرجع: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، الجزائر، 2007، ص.16.

<sup>2</sup> بن دادة خير الدين، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة قصدي مرياح، غرداية، 2012، ص.36.

<sup>3</sup> حسين بريقي، عمر علي عبد الصمد، المرجع السابق، ص.02.

- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الإقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الإقتصادية.
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواءً كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
- توفير فرص عمل جديدة.
- جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>سامح محمد رضا رياض أحمد، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية) دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، مجلة في إدارة الأعمال، العدد 01، المجلد رقم 07، جامعة الأهلية البحرين، 2011، ص.48.

# الفصل الثاني

مدى مطابقة الشركات التجارية

لمعايير مكافحة الفساد



شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً دولياً كبيراً بقضايا الفساد والمشكلات المرتبطة به، نتيجة للآثار التي يخلفها على التنمية بمختلف أبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة إستوجب الأمر تعاوناً دولياً لمواجهتها<sup>1</sup>، حيث لم يقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة فحسب وإنما شملت أيضا الدول النامية التي تعاني من تفشي هذه الصورة بصورة أكبر.

ومن هذا المنطلق لابد من النظر إلى مدى مطابقة الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد وذلك من أجل تحقيق التنمية شاملة ومستدامة ولعل من أبرزها هي تبني معايير الحوكمة الشركات التجارية القائم على إرساء آليتي الشفافية والإفصاح للحد من الفساد، وكونهما أداة فعالة تستخدم للحد منه، وبالتالي سنسعى من خلال هذا الفصل إجراء دراسة حول مدى التركيز الحقيقي لشفافية الشركات التجارية في المبحث الأول ثم التطرق إلى مبدأ الإفصاح كألية لمواجهة الفساد في الشركات التجارية.

---

<sup>1</sup> L'internationalisation de la corruption est désormais une réalité, est ce phénomène doit être traité par l'ensemble de la communauté internationale, une très haute priorité a déjà été accordée à la nécessité d'une coopération internationale dans la lutte contre la corruption. Pour plus de détails voir : ROSSIDOU-PAPAKKYRIACOU Eva, la coopération internationale dans la lutte contre la corruption du point de vue d'un centre offshore, 4<sup>em</sup> conférences Européenne des services spécialisés dans la lutte contre la corruption, conseil d'Europe, Limassol (chypre), 20-22 octobre, 1999, p.57.

## المبحث الأول

### مدى التكريس الحقيقي لشفافية الشركات التجارية

كثر الحديث في الوقت الحاضر في المجتمعات المختلفة سواءً الدول المتقدمة أو الدول النامية عن ما يسمى بالشفافية وأيضاً حوكمة الشركات التجارية، وذلك لسبب تأثير ثورة الإتصالات والمعلومات ولإنتشارها على كافة المستويات والأصعدة.

إذ أصبحت الشفافية مطلوبة في حياة الناس مع بعضهم البعض والعلاقات الإنسانية بشكل عام إلا أنها تبدو ضرورية وملحة في منظمات العمل الإدارية والسياسية لذا فإن أهمية الشفافية تكمن أنها قناة مفتوحة للإتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولية، وتعتبر أداة لمحاربة ظاهرة الفساد. وتساعد الشفافية على تحسين صورة الشركة في جميع تعاملاتها<sup>1</sup>.

ولهذا فقد خصصنا هذا المبحث إلى دراسة ماهية الشفافية في المطلب الأول أمّا المطلب الثاني سنتطرق إلى وسائل لتحقيق الشفافية ومدى تكريسها.

## المطلب الأول

### ماهية شفافية الشركات التجارية

لقد شهد العالم بأكمله تغيرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية نتج عنها ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة أصبحت تستخدم باستمرار وعلى لسان الكبار والصغار من جميع فئات المجتمع وخاصة في مراحل التحولات في المجتمعات التي يعملون بها، وهذه الكلمة هي الشفافية.

وفي هذا المطلب سوف يتّم تناول المقصود بالشفافية وشروطها ومدى أهميتها وكذا علاقاتها مع المفاهيم الأخرى.

<sup>1</sup>ENGUELELE GueleStephane, Etats corruption et blanchiment, l'Harmattan, Paris, 2015, p. 56.

## الفرع الأول

## المقصود بالشفافية

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات التي تستخدمها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم، وهذا ما أدى إلى ظهورها وتطبيقها في شتى المجالات خاصة المجال الإقتصادي منها.

## أولاً- ظهور مفهوم الشفافية

في العصور الماضية لم يكن مفهوم الشفافية ومضامينها قد أثري وتبلور وتوسعت تطبيقاتها كما هو عليه الحال الآن وهذا بسبب الطلبات المتزايدة لكشف البيانات المالية في القطاع الخاص طالما أنّ الشركات العامة موجودة، فبريطانيا العظمى كانت قد جرت قوانين الكشف في أوساط القرن الثامن عشر، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت مع بداية القرن التاسع عشر، ومارس عدد كبير من المستثمرين الضغط السياسي على الحكومة لوضع وفرض معايير للكشف المتعلقة بالشركات من أجل حمايتهم من الخداع والتعاملات الداخلية، عندما كانت تتسم بالسرية وهذا ما أثر على الوضع التقليدي للشفافية.

ومن ثم جاء نصر بارز للشفافية على شكل قانون حرية المعلومات الأمريكي في عام 1966 وقوي هذا بعد الإصلاحات التي تبعت وترجمت عام 1974.

وفي عام 1997 أعقاب الأزمة الآسيوية حيث تحدث الكثير عن السرية المفرطة للشركات والحكومات الآسيوية وبدأت المؤسسات الدولية بطلب بيانات إقتصادية من الحكومات وضغط على الحكومات لنشر المعلومات على مواطنيها، وفي الوقت نفسه قاد التكامل الإقتصادي العالمي للمستثمر الدولي لطلب كشف عن الحسابات المتعلقة بالشركات الوطنية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جبارية توفيق، جبلون أمال، الشفافية كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية (دراسة حالة بلدية سدارتة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع العلوم السياسية، تخصص الحوكمة المحلية والتنمية السياسية والإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قسنطينة، 2014، ص.ص. 17، 18.

## ثانياً- تعريف الشفافية

من أجل التعريف بمفردة الشفافية سوف نبدأ أولاً بالمصطلحات اللغوية لإيضاح المعنى المجرد للكلمة، وثانياً بالتعريفات الإصطلاحية له.

### 1- تعريف الشفافية لغةً

إنّ الشفافية تعني القدرة على إِبصار الأشياء الموضوعية خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء ومعرفة حقيقتها.

وهي أيضاً تعني الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي يمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط، أي ما لا يمنع الرؤيا أو لا يحجب أو يستتر أو يمكن الرؤيا من خلاله.<sup>1</sup>

### 2- تعريف الشفافية إصطلاحاً

تفسر معظم قواميس اللغة أنّ كلمة الشفافية تعني الوضوح، الصراحة والنزاهة وعدم الغش، أمّا بالنسبة للعاملين والمنظمات فهي السماح للأخرين بمعرفة الحقيقة دون محاولة إخفاء وتظليل المعنى أو تبديل الواقع لإظهار الأمور بصورة أفضل.

وكما تعني توفر نفس المعلومات لجميع الأفراد وخلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر<sup>2</sup>، وعرفت هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدقيق المعلومات، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم وإتخاذ القرارات المناسبة وإكتشاف الأخطاء.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خضر أحمد ، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2012، ص.53.

<sup>2</sup> جبابرية توفيق، جبلون أمال، المرجع السابق، ص.ص.18 ، 19.

<sup>3</sup> حنين نعمان علي الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي، بقطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2013، ص.15.

## الفرع الثاني

### شروط وأهمية شفافية الشركات التجارية

تلعب الشفافية دورًا هامًا في محاربة الفساد بكل صورة وذلك بالإلتزام بمجموعة من الشروط من أجل تحقيقها.

#### أولاً- شروط شفافية الشركات التجارية

من بين الشروط التي يجب توافرها في أيّ معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية يجب:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث الشفافية المتأخرة تكون عادةً لا قيمة لها ويعلن عنها أحياناً لإستيفاء الشكل فقط وكمثال على ذلك ميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات من إغفالها.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تكون شارحة نفسها لنفسها دون غموض فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف إستفاء للشكل القانوني بدون مرافقتها أو بدون تقرير محافظ الحسابات.<sup>1</sup> وهذا حسب المادة 07 الفقرة 02 من قانون 02-04 المتعلق بالممارسات التجارية.<sup>2</sup>
- لا يجب أن تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل، وهذا ما نصت عليها المادة 01/23 من القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن إنخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية (دراسة تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006، ص. 76.

<sup>2</sup> حسب المادة 02/07 من القانون رقم 02-04 المتعلق بالممارسات التجارية، " ويكون هذا الإعلام بواسطة جداول الأسعار والنشرات البيانية أو دليل الأسعار أو أية وسيلة أخرى ملائمة مقبولة بصفة عامة في المهنة..."، المرجع السابق.

<sup>3</sup> حسب المادة 1/23 من قانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،: " يلتزم أعضاء وموظفي الهيئة بحفظ السر المهني، ويطبق هذا الإلتزام كذلك على الأشخاص الذين إنتهت علاقتهم المهنية بالهيئة...المرجع السابق.

- يجب أن يعقب الشفافية مساءلة، فالمساءلة في حدّ ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطار والإقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.<sup>1</sup>

### ثانياً - أهمية الشفافية

يعتبر مبدأ الشفافية من الأمور التي تعدّ بمثابة حجر الزاوية في مجتمعنا، فالشفافية تنطوي على وضع مدونة سلوك، وتخلق الثقة وتؤكد عليها وهذا ما نستخلص أهميتها المتمثلة في :

- تعد الشفافية كأحد أهم أركان ومقومات ومحاور نجاح التنمية الإقتصادية، لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة.
- تعمل الشفافية على مشاركة في إتخاذ القرارات، وتسمح للمواطنين بتوعية والإطلاع على الخيارات المتاحة لهم من أجل تحقيق العدالة في تقييم العاملين .
- تحارب الشفافية الفساد بكافة أشكاله وكذا يساعد على منع الإنحراف ويحدّ من إمكانية إختراقها وكذلك إزالة المعوقات وتبسيط الإجراءات.<sup>2</sup>
- الشفافية مطلوبة في المنظمات الإدارية فيما بين القيادات والعاملين تحت إدارتهم من جهة أخرى، وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها ممّا يقلل من روح الإلتناء لها، لذا فالمكاشفة وإيضاح المعلومات بين القيادات العاملة يغرز دور الولاء لدى العاملين ويزيد من إنتاجيتهم.
- إنّ تحقيق الشفافية والنزاهة للموظف، والإبتعاد عن الإجتهد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة والتوسع في اللامركزية وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات.

<sup>1</sup> بلعادي عمار، جاوحدو رضا، المرجع السابق، ص.08.

<sup>2</sup> رشا نايل حامد للطراونة، علي عمرالعضايلة، " أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية"، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عدد رقم 01، المجلد رقم 06، الأردن، 2010، ص.66.

- وسهولة إيصال من القمة للقاعدة، وبتالي فإنّ وجود تشريعات واضحة وشفافيتها يؤدي إلى تنمية الثقة لكل فئات المجتمع والحفاظ عليها.<sup>1</sup>
- تعمل الشفافية على تطوير وظائف الوحدات الإدارية من وحدات إدارية متخصصة، إلى فرق عمل تقوم بأداء وظائفها بشكل أفضل وأوضح وأكثر شفافية.
- تعدّ الشفافية بحياة أكثر أمانًا للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أيّ نوع من المخاطر، وتشجع على الإستغلال الأفضل لأصول المنظمة.
- توجد قناة مفتوحة للإتصال بين المواطنين وأصحاب المصالح والمسؤولين.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث

#### أنواع الشفافية

هناك نوعين من الشفافية يمكن التعرف عليها فيما يلي:

#### أولاً-الشفافية الخارجية

ترتبط الشفافية الخارجية في الإدارة المحلية بشكل أساسي بالمجتمع الخارجي، إذ من المفترض أن تعتمد تطبيق فكرة تمكين المواطنين من أداء دورهم وتحمل مسؤولياتهم، وذلك من خلال نشر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن إدارتها والخدمات التي تقدمها وتواجهه من عقبات إخفاقات في أدائها وتقبل النقد الإيجابي وتصحيح مسارها، وتتجه المنهج الديمقراطي في التعامل مع القضايا والمشكلات المختلفة من خلال طرحها للمناقشة وتوفير أكبر قدر من

<sup>1</sup> أيوب لعمدي، دور الشفافية والمساءلة في الحدّ من الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع علوم سياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص.31.

<sup>2</sup> كاوه محمد فرج قرداعني، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري لدراسة تحليلية لأراء عينة من موطني أقليم كورستان وعلى المستوى محافظي سليمانبة وأربيل. <http://www.cipe.arabia.org> يوم الإطلاع 21 أفريل 2016.

المعلومات للمجتمع الخارجي، وبالتالي يصبح كل شيء واضح مما يعزز الثقة والمصداقية لدى المجتمع الخارجي.<sup>1</sup>

### ثانياً - الشفافية الداخلية

تتعلق الشفافية الداخلية بسلوكيات الإدارة والقضايا الدستورية التي تتضمن حقوق الأفراد في المؤسسة ويتمثل ذلك بدرجة الثقة والتمكين والمشاركة في العمليات المختلفة، وتتضمن الشفافية الداخلية جملة العلاقات والتعاملات والسلوكيات والأداءات التي تتسم بالشفافية والتي تحدث داخل هذه المؤسسات.

إنّ المؤسسات التي تتّصف بالشفافية الداخلية تتواصل بشكل مستمر مع كافة أفرادها ولا تتعامل معهم بسرية وتشركهم في صناعة القرارات ورسم السياسات وتراعي الأداء فيها اللامركزية والمرونة اللازمّة من خلال تبني الديمقراطية والتعامل بنزاهة على المستويات كافة.<sup>2</sup>

إذ يمكن القول أنّ الشفافية الداخلية تعني بالبيئة الداخلية للمؤسسة، أمّا الشفافية الخارجية فتعني بالبيئة الخارجية التي تتعامل معها المؤسسة، إنّ كل منهما مكملّة للأخرى ولا يمكن فصلهما، إذ هناك علاقة إرتباط بين هذين الشقين وكل منهما يؤثر على الآخر وبالتالي ينعكس على تحقيق وأهداف المؤسسة<sup>3</sup>

## الفرع الرابع

### علاقة الشفافية بالمفاهيم الأخرى

ترتبط الكثير من الدراسات وأدبيات هذا الموضوع بين مفهوم الشفافية ومفاهيم أخرى ذات

<sup>1</sup> جبابرية توفيق، جبلون أمال، المرجع السابق، ص. ص. 20، 21، 22.

<sup>2</sup> محمد بن محمد أحمد الحربي، "درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية كلية التربية بجامعة الملك سعود"، المجلة الدوابة التربوية المتخصصة، العدد 06، المجلد رقم 07، 2012، ص. ص. 316، 317.

<sup>3</sup> La transparence, qualité d'une chose qui laisse paraître toute la réalité. Autrement dit, qui exprime la réalité sans l'altères, est ressentie dans la société modernes comme un principe directeur de gouvernance. Voir : BERGEL JEAN-Louis, transparence et législation, Acte du congrès de l'association internationale de méthodologie juridique sur la transparence, un principe de gouvernance, Groupe Lancier, Edition Bruylant, Bruxelles, 2014, p 11.



علاقة وأكثر شيوعًا وتردد من حيث الارتباط لمفهوم الشفافية نجد المساءلة والنزاهة. إذ يتم توضيح ارتباط كل مفهوم على حدى مع مفهوم الشفافية وذلك فيما يلي :

### أولاً-علاقة الشفافية بالمساءلة

إنّ الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، ففي حالة غياب الشفافية لا يمكن تطبيق المساءلة والعكس صحيح، ويسهم وجود هاتين الحالتين في قيام إدارة كفؤة وفعّالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنين.

فالشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعّالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة الحكومية، وتزيد قدرتها على مواجهة التحديات، ومواكبة التغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية.<sup>1</sup>

أمّا المساءلة فيقصد بها الحاجة إلى أن يبرر المشاركون في السوق بما في ذلك السلطات المعنية، أفعالهم وسياساتهم وأن يتحملون المسؤولية عن القرارات والنتائج على حد سواء.<sup>2</sup>

وعلى هذا الأساس تعتبر الشفافية والمساءلة من أهم الركائز محاربة الفساد والديمقراطية، ومن جهة يدعمان شرعية الحكومة أو المسؤولين الحكوميين وسياساتهم العامة وقراراتهم أمام الشعب، و يدعمان إحساس أفراد الشعب بأنهم كمواطنين لديهم اليد العليا على حكوماتهم، كما تعتبر الشفافية أداة مهمة في تحقيق المساءلة و الديمقراطية و ضمان نجاحها.<sup>3</sup>

### ثانياً - علاقة الشفافية بالنزاهة

النزاهة تعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد و تشمل الصدق والأمانة والإخلاص في العمل وعدم الإضرار بالآخرينوهي عكس الفساد، و هذا ما جعل لها علاقة مع الشفافية كونها:

<sup>1</sup> رشا نيل حامد الطراونة، علي محمد عمر العضايله، المرجع السابق، ص.70.

<sup>2</sup> محمد نواف حمدان عابد، المرجع السابق، ص.84.

<sup>3</sup> جبابرية توفيق، جبلون أمال، المرجع السابق، ص.ص.25،26.

- النزاهة تعزز مفهوم الشفافية من خلال الحدّ من الفساد.
- النزاهة تنمي القدرة لدى الفرد على الوضوح والشفافية.
- النزاهة مفهوم متصل بقيم أخلاقية معنوية، بينما الشفافية كمفهوم يتصل بنظم إجراءات عملية.

بناءً على ما تقدم فإن العلاقة بين هذه المفاهيم علاقة عكسية فكّما إزداد الفساد إنعدمت المساءلة و النزاهة و إنخفضت نسبة الشفافية و العكس صحيح.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني

### آليات لتحقيق الشفافية و مدى تكريسها

أصبحت الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة و المتطورة ومطلبًا تسعى له كل الحكومات و المنظمات، حيث توسعت تطبيقات هذا المفهوم في كثير من المجالات وحقول المعرفة، وكما تساعد على منع الإنحراف وإزالة المعوقات وتبسط الإجراءات، وهذا ما تسعى الشفافية لتطبيق حزمة من المتطلبات والعناصر من أجل تحقيق الشفافية والحدّ من كل أنواع الفساد.

## الفرع الأول

### متطلبات الشفافية وعناصرها

للتحقيق الشفافية لا بدّ من إتباع مجموعة من المتطلبات والعناصر من أجل تفادي الوقوع في الفساد وكذا تحقيق الشفافية في مختلف مجالات العمل.

### أولاً- متطلبات الشفافية

هناك متطلبات أساسية لتعزيز مفهوم الشفافية ومساندة تطبيقه و يجب أخذها بعين الإعتبار ليتسنى الإستفادة منها بالشكل الصحيح ومن هذه المتطلبات:

<sup>1</sup> حنين نعمان علي الشريف، المرجع السابق، ص.18.

- توفر الديمقراطية في المجتمع، فالشفافية تتطلب وجود روح الديمقراطية في الممارسات العلمية في الحياة اليومية، فالممارسة الديمقراطية تضمن قانونية الوصول إلى المعلومات من خلال قوانين حرية المعلومات والحصول عليها من قبل المواطنين المعنيين أو المتأثر بها.<sup>1</sup>
- نشر الوعي لدى المواطنين وتعريفهم بحقوقهم في مجال طبيعة ونتائج توفر الشفافية في مختلف مناحي الحياة.
- الوضوح وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات وإعلانها للمواطنين والموظفين.
- التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية والتطوير الإداري.
- التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة على إحترام ذوي الإحتياجات الخاصة والمناطق النائية.<sup>2</sup>
- إنتهاج الشفافية في الأنظمة والقوانين والإجراءات من خلال مراجعتها ومعالجة نصوصها وفقراتها الغامضة وإعلانها للناس والموظفين.
- التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة.
- تطوير شبكة معلومات بين كافة الدوائر والمؤسسات وداخل المؤسسة نفسها.
- تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية.<sup>3</sup>
- تسهيل تدفق المعلومات إلى المستويات المختلفة وجمع معلومات تتعلق بالمؤسسات العالمية والمحلية التي تتعلق بالخدمة العامة وأن تكون المعلومات كافية وصحيحة على كلتا التأثيرات الحادة الأتية والطويلة المدى.
- التأكد على أنّ المحاسبة هي حق من حقوق المواطنين تجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع وبناء المجتمع الشفاف وتعزيز شرعية الإنتخاب

<sup>1</sup> جبابرية توفيق، جبلون أمال، المرجع السابق، ص.23.

<sup>2</sup> أيوب لعمدي، المرجع السابق، ص.32.

<sup>3</sup> كاوه محمد قردعني، المرجع السابق، ص.18.

ضمن الشروط التي تناسب إستمرار المواطنين في الرضا عن هذا المسؤول أو تقديرهم لحسن أدائه وضمن إطار آخر هو القانون.

- مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد والقيام بالإصلاح.
- تبسيط إجراءات العمل وتطوير قدرات موظفي الجهاز الحكومي.<sup>1</sup>

### ثانيا- عناصر الشفافية

للشفافية عناصر يمكن تلخيصها فيما يلي :

- وضوح رسالة الأجهزة الحكومية ومبرر وجودها، ذلك من خلال التحديد الدقيق لرؤيتها ودورها في المجتمع وأهدافها الإستراتيجية.<sup>2</sup>
- أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وأن يجري تحديث وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات المصلحة.
- النشر الواسع للمعلومات والبيانات، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة مدى تطورها وتقديمها.
- شرعية ومشروعية وجود الأجهزة الحكومية، وأن تتمتع بقبول من مختلف فئات المجتمع، ترسم صورة ناصعة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين بها.
- أن تبتعد المنظمة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشك حيثما أمكن، أن تتسم بالوضوح والإعلان عن النشاط والممارسات.
- تصميم برامج للتوعية بمفهوم الشفافية وضرورة إحترامه وسبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو السلعة المنتجة ومعرفة حقوقهم وعدم تجاوزها.
- أن يكون للأجهزة الحكومية مواقع على شبكة الأنترنت يتم تحديثها بإستمرار، وتعطي صورة صادقة وأمينة ونزيهة عما يجري داخلها.

<sup>1</sup> جبابرية توفيق، جبلون أمال، المرجع السابق، ص. ص. 23، 24.

<sup>2</sup> رشا نايل حامد الطراونة، علي محمد العضاليلة، المرجع السابق، ص. 67.

## الفرع الثاني

## مدى تكريس مبدأ الشفافية

الشفافية تخلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال المتاحة، للوصول إلى المعلومات الصحيحة والحقيقية في الوقت المناسب لآبد من إتباع مجموعة من الطرق لتحسين رفع مستوى الشفافية في أداء الشركات، ولكن يمكن أن تعرض لمجموعة من المعوقات تعرقل سريان مبدأ الشفافية.

## أولاً- طرق دعم وتحسين الإدارة الشفافية

هناك عدة أساليب لتحسين رفع مستوى الشفافية في أداء الوحدات والمؤسسات السياسية الإقتصادية في مجتمع ما طالما توافرت الإدارة الحقيقية لتحقيق ذلك لدى الجهات المعنية، ونبرز أهمها فيما يلي :

- دعم وتطوير النظام القانوني والجهاز القضائي بالمجتمع، وذلك بتفعيل مواد القوانين الموجودة والعمل على القيام بالدراسات المقارنة والتوصيات بإصدار قوانين جديدة بشأن محاربة الفساد.
- تكوين لجان للنزاهة في المؤسسات المختلفة، وذلك من خلال تنمية الممارسات الإدارية الأخلاقية والإلتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات.
- إنشاء وكالات لمحاربة الفساد وذلك بأن تكون قوانين الدولة تسمح بإنشاء وفتح الهيئات والمؤسسات والجمعيات الحكومية والأهلية المختصة في مكافحة الفساد.
- تنمية القيم الدينية والتركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد، وذلك لأن معظم حالات الفساد تتم بسرية وبطرق عالية المهارة فيكون من الصعب وضع تشريعات وقوانين<sup>1</sup> تقضي على أنماط الفساد بصورة تامة في ظل هذه السرية وإستغلال التقدم في

<sup>1</sup> بوضياف مليكة، الإدارة بالشفافية (الطريق للتنمية والإصلاح الإداري)، قسم العلوم السياسية، جامعة شلف. تاريخ <http://kanasline.com> لإطلاع يوم 26 أبريل 2016.

تغطية الفساد، وبذلك يتضح جلياً دور القيم الدنية في مكافحة الفساد والقضاء عليها والذي يعد الأسلوب الأمثل لمنع حدوث الفساد بكل صوره وأنواعه.

- تهيئة بيئة عمل صحية حيث تقوم بيئة العمل الصحية على ثلاثة محاور هي: إرضاء العاملين، المتابعة الموضوعية، بث روح الجماعة.
- دراسة وتطبيق آليات المكاشفة والمصارحة من خلال التأكد والتزام القطاع بمسؤولياتهم عن نشر المعلومات للمواطنين عبر آليات منظمة قانوناً والرد على إستفساراتهم.
- تبني برنامج لتنمية ثقافة حق المعرفة والإطلاع وحق الحصول على البيانات والمعلومات لدى الموظفين في كل ما يتعلق بمجتمعهم.
- تطبيق ضرورات الأمن وأخطار الإفشاء بحجب المعلومات والبيانات التي قد تكون أهمية وصولها للموظفين تفوق مخاطر إخفائها، ونشر المعلومات والوثائق السرية بعد فترة معينة محددة قانوناً.<sup>1</sup>

### ثانياً - معوقات الشفافية

هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وهي تنتشر بصفة خاصة في الدول النامية ويمكن تصنيف هذه المعلومات على واحدة أو أكثر من العوامل التالي:

#### 1- البيروقراطية

يظهر مفهوم الفساد بشكل أو بآخر في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية حيث يرتبط سببها إلى عدم إحترام القانون وما يتبعه من مظاهر الفوضى والإرهاب النفسي والخوف من الحكومة والتهديد بالعزل أو الحبس وإنتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة والمحسوبية وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين.<sup>2</sup>

ويظهر السبب الرئيسي لظهور الفساد هو إنعدام الشفافية والمساءلة لأن غياب الشفافية يؤدي إلى ظهور عدة سلبيات.

<sup>1</sup> المرجع نفسه . ص.04.

<sup>2</sup> السعيد خلف، المرجع السابق، ص.59.

## 2- نقص الوعي

يعتبر نقص الوعي لدى أفراد الشعب سواءً كانوا منتجين أو مستهلكين للسلع والخدمات أحد معوقات الشفافية، فمثلاً بالنسبة للقائمين على الإنتاج والخدمات على المستوى العام أو الخاص في المجتمعات ذات الحكم الشمولي فهم لا يهتمون بتحقيق الشفافية ولا يؤمنون بأهميتها، كذلك الأمر بالنسبة للمجتمعات النامية التي يهتم فيها الأفراد بمشكلات تدبير إحتياجات المعيشية اليومية ولا تستطيع التطلع إلى التعرف على أمور مجتمعه الإقتصادي والمالية والسياسية بمستوى ملائم للشفافية.<sup>1</sup>

## 3- ضعف أو غياب القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية

مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنّ القوانين الحالية على سبيل المثال لا تجرم ثنائياً إستغلال المعلومات الداخلية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية أو سوء إستخدام هذا الغياب.<sup>2</sup>

## ثالثاً- النتائج السلبية لغياب الشفافية

هناك العديد من النتائج في حالة غياب الشفافية منها:

- هدر المال العام والثروات الوطنية.
- تراجع الإقتصاد وإنعدام التنمية.
- هروب رؤوس الأموال والإستثمارات.
- زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الديون.
- تردي نظم التعليم والقضاء والصحة التي تعدّ الركائز الأساسية لبناء المجتمع.
- الخلل في توزيع النفقات العامة على القطاعات الدولية المختلفة.

<sup>1</sup> بلعادي عمار، جاوحدو رضا، المرجع السابق، ص.8.

<sup>2</sup> محمد نواف حمدان عابد، المرجع السابق، ص.83.

- إنعدام المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية بين المواطنين.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> منشورة الشفافية، منشورة على الموقع <http://www.nazha.iqsearch-webathersk> يوم الإطلاع 25 أبريل 2016.



## المبحث الثاني

### مبدأ الإفصاح كآلية لمواجهة الفساد في الشركات التجارية

يعد مبدأ الإفصاح من أهم مبادئ حوكمة الشركات التجارية على الإطلاق، نظرًا لما يمثله من إستقرار وشفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية، كما يعتبر الإفصاح من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقي إهتمامًا كبيرًا ومنتزادًا في السنوات الأخيرة.

فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين: في المطلب الأول سنتطرق إلى ماهية الإفصاح، وفي المطلب الثاني ندرس دور الإفصاح في مطابقة الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد.

### المطلب الأول

#### ماهية الإفصاح

تحتاج الشركات في سياق عملها الإعتيادي إلى معلومات دقيقة وسليمة من أجل ضمان إستمراريتها، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الإفصاح والأنواع الأساسية له، كما نبين الأهمية والأهداف التي يسعى إليها مبدأ الإفصاح وهذا من أجل مواجهة ظاهرة الفساد فيما يخص الشركات التجارية<sup>1</sup>.

### الفرع الأول

#### المقصود بالإفصاح

يعد مبدأ الإفصاح آلية من آليات مكافحة الفساد وهذا ما سنحاول تبين ظهور الإفصاح وتعريفه.

<sup>1</sup> خضر أحمد، المرجع السابق، ص.23.

## أولاً- ظهور مفهوم الإفصاح

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت مجلة Railway Magazin مقالة عن الإفصاح وضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والإستهلاكات وتقييم الموجودات. هذا وقد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من القرن الماضي عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، ولكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد إرتقي كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من بينها مبدأ الإفصاح والقيود المحاسبية مثل الملائمة والمصادقية على حساب قيود أخرى كالتحفظ والموضوعية، كما صاحب هذا التطور في المحاسبة إنفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كإفتاحهم مثل النظرية الحديثة للمعلومات والتي قدمت للمحاسبين كثيراً من الأدوات والمؤشرات التي إستفادوا منها شتى مجالات عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح.<sup>1</sup>

## ثانياً- تعريف الإفصاح

لقد وردت عدت تعاريف لهذا المصطلح يمكن عرض أهمها كما يلي:

1-**التعريف الأول** : الإفصاح هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها سواءً داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيها الإفصاح وبأي وسيلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> معراج هوارى، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2010، ص.07.

<sup>2</sup> بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها (دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع العلوم التجارية، =

2-**التعريف الثاني:** كما عرف على أنه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الإقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الإقتصادية، وهذا يعني أيضاً تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل.<sup>1</sup>

3-**التعريف الثالث:** أيضاً عرف على أنه عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) تهم المستثمرين، ويتم إما بصورة دورية (فترات مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة وذلك حتى تتوافر المعلومات بنفس الوقت للجميع وعدم إمكانية إستفادة أحد الأشخاص قبل غيره من المعلومة.<sup>2</sup>

من التعاريف السابقة نستنتج أنّ الإفصاح يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، ويسمح بالإعتماد على تلك المعلومات في إتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح أحد أدوات الإتصال.

## الفرع الثاني

### شروط الإفصاح وأنوعه

من أجل الوصول إلى الإفصاح لابد من إتباع الشركات التجارية مجموعة من الشروط لتحقيقها، وكذا له بمجموعة من أشكال وأنواع متعددة.

=تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قصدي مباح، ورقلة، 2011، ص.10.

<sup>1</sup> صباحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2010، ص.03.

<sup>2</sup> خالد الخطيب، " الإفصاح المحاسبي المالية للشركات المساهمة"، مجلة جامعة دمشق، العدد02، المجلد رقم 18، جامعة دمشق، 2002، ص.19.

## أولاً- شروط الإفصاح

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فإنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية :

## 1- الشمولية

تشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل إستفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

## 2- الدقة

من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة، موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

## 3- الملاءمة

ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم إتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.<sup>1</sup>

## 4- التوقيت

يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.

## 5- الوضوح

الوضوح هو خلوّ المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والإلتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة، وبسرعة لتكون أكثر فائدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>السعيد خلف، المرجع السابق، ص. ص. 57، 58.

<sup>2</sup> ماجد اسماعيل أبو حمام، المرجع السابق، ص. ص. 50، 51.

## ثانياً - أنواع الإفصاح

بيّن بعض الكتاب والباحثين بأنّ للإفصاح أنواع مختلفة وقاموا بتصنيفه إلى أشكال

متعددة:

## 1- الإفصاح الكامل (الشامل)

أي أنّ الإفصاح الكامل يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأيمعلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير مع الإقرار مسبقاً بأن عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية يبقي هدفاً صعب المنال.<sup>1</sup>

## 2- الإفصاح العادل (الواضح)

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.<sup>2</sup>

## 3- الإفصاح الكافي

يتطلب الإفصاح الكافي تحديد الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في إتخاذ القرار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص. 24.

<sup>2</sup> أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور، أعمال الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص. 06.

<sup>3</sup> عزاي سبيل المطري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص. 15.

## 4- الإفصاح الملائم (المناسب)

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية.<sup>1</sup>

يمكن القول أنه لا توجد إختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذ ما إستُخدمت في إطارها الصحيح، حيث أنّ الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة.

## الفرع الثالث

## أهمية الإفصاح في المحاسبية المالية للشركات وأهدافه

نظراً للأهمية التي يكتسبها الإفصاح، فقد أصبح شائع الإستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بالمزيد من الإفصاح بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة.

## أولاً- أهمية الإفصاح في المحاسبة المالية للشركات

تبرز أهمية الإفصاح في مواجهة مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق المال، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية يجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يتطلب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية.

يعتبر مبدأ الإفصاح من أهم أعمدة الإقتصاد الحر في العصر الحديث، من خلال قيام الشركة أو الهيئة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين، وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صبايحي نوال، المرجع السابق، ص. 06.

<sup>2</sup> زغدار أحمد، سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS)", مجلة الباحث، عدد 07، جامعة الجزائر، 2010، ص.84.

يساهم الإفصاح في تعزيز قدرة المستثمرين على التعامل مع التغيرات السريعة في تلك الأسواق وتأثيراتها المتزايدة، فضلاً عن مساعدتهم في عملية إتخاذ القرارات وترشيدها، مما يضيف مزيداً من الأهمية على هذه الدراسة أنها تسعى إلى إيجاد معالجة للحدّ من الفساد.

وقد ظهرت أهمية موضوع الإفصاح في الجزائر بعد زيادة عدد المؤسسات الصناعية المساهمة وخاصة بعد تأسيس سوق الأوراق المالية، حيث لقي الإفصاح الكثير من الإهتمام من جانب بعض الجهات العلمية والمهنية التي قامت بإصدار عدد من التوصيات والآراء التي تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.<sup>1</sup>

## ثانياً- أهداف الإفصاح

لابد من أن لكل شيء هدف وعليه فإنّ الإفصاح في التقارير المالية له هدف وقد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد إتجاهين:

### 1- الإتجاه التقليدي في الإفصاح

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي دراية محدودة بإستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكيد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.<sup>2</sup>

### 2- الإتجاه المعاصر في الإفصاح

يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي

<sup>1</sup> معراج هواري، المرجع السابق، ص.09.

<sup>2</sup> بالعيد محمد الكامل، المرجع السابق، ص.17.

تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها وإستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعيين والمحللين الماليين في إتخاذ قراراتهم.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني

### دور الإفصاح في مطابقة الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد

إنّ كل إستراتيجية لمكافحة الفساد ليس لها أي أساس إلا إذا كانت فعّالة، ولا تكون فعّالة إلاّ إذا تحققت جملة من المعايير الضرورية لتنمية الشركات التجارية ومن ثم مواجهة كل أشكال الفساد، خاصة ما يتعلق بضرورة السهر على عدم وجود أي شكل للفساد للشركات التجارية والتكريس الإطار اللازم لعدم إنسياج وإنحياز عمال الشركة وإطاراتها لكل محاولة لإرتشائهم إضافة إلى ضرورة تقوية النزاهة المهنية على كل المستويات<sup>2</sup>، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود الإفصاح كآلية عامة ووقائية لمخاطر الفساد.

## الفرع الأول

### أساليب الإفصاح

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح منها :

#### أولاً- عداد القوائم المالية وترتيب بنودها

إنّ الجزء من الإفصاح يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكونات وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتسهيل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين وإستخلاص المعلومات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المنعم عطا العلول، المرجع السابق، ص.23.

<sup>2</sup> MONTIGNY Philippe, d'entreprise face à la corruption internationale, Ellipses, Paris, 2006, p 13.

<sup>3</sup> جميل أحمد، سفير محمد، المرجع السابق، ص.10.



## ثانيا - الملاحظات الهامشية

يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، كإفصاح من الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. يُعد وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية إحدى البرامج المحورية للإشراف على المؤسسات القائمة على أساس السوق، ويُعد أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة ولا يتحقق ذلك إلا بأسلوب الملاحظات الهامشية<sup>1</sup>.

## ثالثا - المصطلحات والعرض التفصيلي

يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذ إنطوت على معاني دقيقة وكذا معرفة جيدة بصفة عامة.<sup>2</sup>

## رابعا - الملحق

يشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية، وهذا الملحق يوفر على وضع القواعد التي يفصح عنها نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية والإستثمارية للشركة و التي تقوم برسم الخطط الإستراتيجية للوصول إلى الأهداف الموجودة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يونس زين، حسياني عبد الحميد، دور النظام المحاسبي المالي الجزائري في إرساء مقومات الحوكمة في المؤسسات

الإقتصادية الجزائرية، أعمال المؤتمر العلمي المحكم الثالث حول: الحاكمية و الفساد الإداري و المالي، كلية إدارة

الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن 18 -19 نوفمبر 2014، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015، ص.63

<sup>2</sup> زغدار أحمد، سفير محمد، المرجع السابق، ص.86.

<sup>3</sup> محمد حازم إسماعيل الغزالي، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، أعمال المؤتمر العالمي المحكم حول:

الحاكمية والفساد الإداري و المالي كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 18 -19 نوفمبر 2014، عالم

الكتب الحديث، الأردن، 2015، ص.817.

## خامسا- شهادة المراجع

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتّم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني

## مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه

يمكن القول أنّ الإفصاح عن المعلومات ليس عملية عشوائية بل توجد مجموعة من المقومات الأساسية والعوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، إذ يعتبر جوهر العمليات الواردة في التقارير المالية والتي هي من أهم الوسائل لتطبيق حوكمة الشركات وثمّ مكافحة الفساد، إذ يعمل الإفصاح على ترشيد القرارات ومساعدة الشركات بالتنبؤ بالتدفقات المالية.<sup>2</sup>

## أولاً- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

## 1- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق إستخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن

<sup>1</sup> صبايحي نوال، المرجع السابق، ص. ص. 15، 16.

<sup>2</sup> محمد سمير كامل، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات"، مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد رقم 45، جامعة الإسكندرية، 2008، ص. 79.

الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الإجتماعية وغيرها.<sup>1</sup>

## 2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة للإفصاح، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة للإفصاح.<sup>2</sup>

## 3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتوات في القوائم التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.<sup>3</sup>

## 4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.

<sup>1</sup> خالد لخطيب، المرجع السابق، ص.158.

<sup>2</sup> Dans la «guerre contre la corruption», le rôle de la direction financière et captable d'une entreprise est essentielle, la corruption engendre généralement des flux financiers, ce qui nécessite une action de la part de la direction financière et laisse forcément une trace sur la comptabilité de l'entreprise. Voir : SHILENDRASINGH, Leeleean, Roquilly Christophe, Op. cite, p.136.

<sup>3</sup> عزاي سبيل المطري، المرجع السابق، ص. ص. 84، 85.

## 5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لها دور مهم في حماية حقوق أصحاب المصالح لأصحاب الشركات عن طريق حوكمتها من خلال وضع القواعد و الإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لذلك يجب أن تظهر المعلومات في وقت معين أي الوقت الواجب راقبتها و الوقت الواجب مطابقتها المحتملة المعايير المتعلقة بمكافحة الفساد، فعدم ظهورها في هذا الوقت المناسب ستفقد هذه المعلومات صلاحيتها و مصداقيتها و هذا ما يؤثر سلباً على المقومات الرئيسية للإفصاح.<sup>1</sup>

## ثانياً- العناصر المؤثرة على عملية الإفصاح

توجد مجموعة العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح ومن أهمها ما يلي:

## 1- نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم

لابد أن تعطي المؤسسات إهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية إحتياجات المستخدمين الرئيسيين، واللذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.<sup>2</sup>

## 2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتعمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالباً ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صبايحي نوال، المرجع السابق، ص.18.

<sup>2</sup> زغدار أحمد، سفير محمد، المرجع السابق، ص.84.

<sup>3</sup> عبد المنعم عطا العلول، المرجع السابق، ص.34.

## 3- المنظمات والمؤسسات الدولية

تقوم المنظمات والمؤسسات الدولية بتنظيم الأسواق والقوانين التي تعمل في إطار الشركات والمؤسسات التجارية والمالية وهي تلزم بالإفصاح عن تلك القوانين والقواعد الحاكمة للأسواق، ومن أهم هذه المنظمات "لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)<sup>1</sup> بحيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية.<sup>2</sup>

## الفرع الثالث

## الممارسات الخاطئة في الإفصاح

إنّ إقدام الشركات ولجوئها إلى تقديم معلومات مظللة، ولا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية وكذا التقديرات والخطط المستقبلية يمكن أن تتبع إحدى الأساليب التالية:

## أولاً- عدم كفاية الإفصاح بتقدير مجلس الإدارة

تتطلب قواعد وقوانين تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم علاوة عن المعلومات في القوائم المالية تقريراً نستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بنشاطاتها.

## ثانياً- إغفال الإفصاح عن المعلومات مع الأطراف ذوي العلاقة

إنّ عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤثر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات، لذا معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع

<sup>1</sup> لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) هي عبارة عن مجلس تابع لمؤسسة هيئة المحاسبة الدولية وهي مؤسسة غير حكومية، غير ربحية تعمل للصالح العام، وتهدف بشكل رئيسي إلى إنشاء وتطوير المبادئ المحاسبية المقبول عموماً داخل الولايات المتحدة الأمريكية. <http://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الإطلاع 26 أبريل 2016.

<sup>2</sup> جميل أحمد، سفير محمد، المرجع السابق، ص.08.

الأطراف ذوي العلاقة، فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديريون وأقاربهم وكل مساهم مستفيد من الأسهم المكونة لرأس المال.<sup>1</sup>

### ثالثا-التلاعب في إعلان النتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم النتائج المالية

تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها، وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بلعادي عمار، جاوحدو رضا، المرجع السابق، ص.09.

<sup>2</sup>جميل أحمد، سفير محمد، المرجع السابق، ص.09.

خاتمة

أثرت الأزمات المالية التي هزت العالم بدوله سواءً النامية منها أو المتقدمة إلى إنهيار إقتصادي شديد، مما نتج عنه فساد مالي وإداري، ألق أضراراً معتبرة لمجمل الشركات العالمية؛ إذ يعتبر الفساد من أكبر الآفات التي تعاني منه الدول في إدارتها، وهذا ما أدى إلى ضرورة إنتهاج آليات لمكافحة<sup>1</sup>، حيث كانت من أهم الآليات المساهمة والجهود المتبّعة لردع هذه الظاهرة ومحاربتها آلية الحوكمة، ومبدأ الإفصاح والشفافية، وهذا ما تمّ توضيحه أثناء الدراسة بداية بتوضيح ماهية الحوكمة من خلال إعطاء أهم التعاريف والمفاهيم التي تناولها هذا المصطلح، والتطرق إلى خصائص حوكمة الشركات التجارية والأطراف المعنية بتطبيق قواعدها، كما أثبتت الممارسات العالمية للحوكمة أنّ فعالية هذه الأخيرة تعتمد على تبني المؤسسات لمبادئ الحوكمة من خلال تفعيل الآليات الداخلية والخارجية للوصول إلى الحوكمة الجيدة للشركات ومن ثم الوقاية من الفساد.

أمّا فيما يخص مبدأ الشفافية و الإفصاح فقد ركزت الدراسة على التزام الشركات بمتطلبات هذابن المبدأين اللذان يعتبران من بين الركائز الأساسية للحدّ من الفساد المالي والإداري، إذ أنهما يمثلان ضرورة لاغنى عنهما في نجاح الحوكمة، ولا يمكن القول أنّ الشفافية والإفصاح كفيلا لوجدهما بالحدّ من الفساد لأنّ هذا يتطلب مجموعة من العوامل والمقومات التي تتضافر فيما بينها لتحقيق هذا الهدف.

من كل ما سبق، فقد توصلنا من خلال دراستنا إلى نتائج ذات أهمية بالغة منها:

أنحوكمة الشركات التجارية تعتبر بمثابة النظام الذي تدار به الشركات، وتهتم أساس بالإدارة الرشيدة لشؤون الشركات من أجل ضمان الحفاظ على حقوق ومصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بها، حيث تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات التي تعمل على إرساء وتكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، كما تساعد على ترشيد إدارة الشركات ومساعدتها في التطبيق السليم للحوكمة مما يزيد من جذب الإستثمارات الأجنبية وهذا ما أكدته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، وذلك بهدف تطوير الأداء، تحقيق العدالة،

<sup>1</sup> رمزي محمود، المرجع السابق، ص. 91.



المساءلة، المصادقية، والإفصاح والشفافية في مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تصدر عن الشركة.

تعتبر الشفافية و الإفصاح من المقومات الأساسية للحوكمة الجيدة للشركات التجارية.

أنّ الشفافية تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفساد إذ يؤدي إلى عرقلة الإدارة في أداء مهمتها حيث لا يستقيم العمل الإداري والإقتصادي بدونها، لذا أصبحت مطلباً أساسياً في التعامل مع الأحداث، أمّا مبدأ الإفصاح يعتبر شائع الاستخدام، لذا ركزت عليها معايير المحاسبة وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبة فإن العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بالمزيد من الإفصاح، بهدف أن تكون البيانات المحاسبة صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.<sup>2</sup>

لكن تطبيق الحوكمة على الشركات التجارية من أجل محاربة الفساد في ظل بيئة حكومية فاسدة يعدّ عملاً صعب المنال، ممّا يستوجب علينا تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات من أجل تفعيل آلية الحوكمة وتكريس الشفافية والإفصاح في المعلومات لردع الفساد الذي يمس الشركات التجارية وذلك:

- يجب الأخذ بالحوكمة كمنهج أساسي لتحقيق إستدامة الأنشطة الاقتصادية وبتالي التركيز على متطلبات من رقابة ومراجعة لتحقيق ذلك.
- إعتماد آليات حوكمة الشركات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح.
- يجب أن يحظى موضوع الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية بالإهتمام المناسب، لأنّهيار الشركات المالية الكبرى في العالم يعود إلى عدم تطبيق هذه المبادئ.
- العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجالس إدارات الشركات على تطوير إستراتيجية سليمة للحوكمة تساعد على تحسين كفاءة أداء تلك الشركات، هدف تعظيم

<sup>2</sup> جبارية توفيق، المرجع السابق، ص. 110.

حجم العائد الذي يجنيه المستثمر وإظهار القيمة العادلة للسهم، مما يعزز الثقة في السوق المالي.

- العمل على تعزيز الشفافية في القطاعين الخاص و العام.
- نشر المعلومات والإفصاح عنها بسهولة الوصول إليها من قبل جميع العاملين.
- ضرورة إعطاء إهتمام كبير للإفصاح عن المعلومات المحاسبية لما له من فوائد كثيرة سواءً داخل أو خارج المؤسسة.
- زيادة وعي الشركات بأهمية الإفصاح والشفافية عن عناصر رأس مال من خلال الجهات والمنظمات المعنية بإصدار معايير إرشادية.
- من أجل الوصول إلى إفصاح عام وجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي نجد، عميلة توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وبأسلوب ملائم.
- العمل على رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال تضافر جهود الشركات التجارية ومدقي الحسابات وهيئة الأوراق المالية.
- توجيه إهتمام المستثمرين نحو المعلومات الواردة في التقارير المالية بما يرشد من قراراتهم الإستثمارية.
- قيام الشركات بالتوسيع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية، لأنّ ذلك يعمل على زيادة ثقة المستثمرين فيها.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ الهدف النهائي من وضع آليات مكافحة الفساد يتمثل في خلق منظومة من القيم إلى توجه السلوك الأخلاقي للشركات، وتحزّر المؤسسات، تقوية الحقوق التي تسمح للشركات بالمنافسة العادلة وتحقيق النمو الإقتصادي.

# قائمة المراجع

أولا - باللغة العربية:

I. الكتب :

1. أحمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، 2010.
2. المعتصم بالله الغرياني، حوكمة الشركات المساهمة (دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية)، دار الجامعية الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2008.
3. أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقاته بالجريمة، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2011.
4. خضر أحمد، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ في قانون الشركات، دار فكر الجامعي، مصر، 2012.
5. رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
6. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات ( شركات قطاع عام، خاص ومصارف- المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
7. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
8. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري (ماهيته، أسبابه، مظاهره)، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2011.
9. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006.

II. الرسائل والمذكرات الجامعية

أ. الرسالة الجامعية:

- معراج هوارى، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2010.

ب. المذكرات الجامعية

• مذكرات الماجستير

1. براهيمة كنزة، دور التحقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات (دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة )، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014.
2. حنين نعمان علي الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.
3. عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة (دراسة تحليلية تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
4. عبيد نعيمة، دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2009.
5. عزاوي سبيل المطري، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الأنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
6. ماجد إسماعيل أبوحماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية )، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع المحاسبة والتمويل، تخصص المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
7. محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن إنخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية (دراسة تطبيقية)، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير، تخصص المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006.

• مذكرات الماجستير:

1. السعيد خلف، دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (دراسة حالة الإستبيان)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

2. أيوب لعمدي، دور الشفافية والمساءلة في الحدّ من الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم سياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

3. بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر، فائدة لمستخدميها (دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق إستبيان)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلوم التجارية، تخصص الدراسات المحاسبية والجنائية المعقدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

4. بن دادة خير الدين، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

5. جبابرية توفيق، جبلون آمال، الشفافية كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية (دراسة حالة بلدية سدارتة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلوم السياسية، تخصص الحوكمة المحلية والتنمية السياسية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قسنطينة، 2014.

6. مبروك قدوري، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي (دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان)، مذكرة لنيل شهادة

- الماستر، فرع العلوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبة وجبائية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قصيدي مرياح، ورقلة، 2012.
7. هيدوب ليلي ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع العلوم التجارية، تخصص محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصديمرياح، ورقلة، 2012.

### III. المقالات العلمية:

1. خالد الخطيب، " الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في شركات المساهمة"، *مجلة جامعة دمشق*، العدد 02، المجلد رقم 118، جامعة دمشق، 2002. من الصفحة 143 إلى الصفحة 183.
2. رشا نايل "حامد الطراونة وعلي محمد عمر العضائيلة، "أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، عدد 01، المجلد رقم 06، الأردن، 2010، من الصفحة 63 إلى الصفحة 96.
3. زغدار أحمد، سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS)"، *مجلة الباحث*، عدد 07، جامعة الجزائر، 2010، من الصفحة 83 إلى الصفحة 91.
4. سامح محمد رياض أحمد، " دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحكومة في تحسين جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات الأدوية مصر)"، *مجلة في إدارة الأعمال*، عدد 01، المجلد رقم 07، جامعة الأهلية، البحرين، 2011. من الصفحة 43 إلى الصفحة 66.
5. فيصل محمود الشواورة، " قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية*

- والقانونية، العدد 02، المجلد رقم 25، جامعة دمشق، 2009، من الصفحة 119 إلى الصفحة 155.
6. محمد إبراهيم موسى، "درجة الشركات المفيدة بسوق الأوراق المالية"، *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية*، عدد 02، كلية الحقوق، جامعة إسكندرية، 2010. من الصفحة 949 إلى الصفحة 1065.
7. محمد بن محمد أحمد الحربي، "درجة الإلتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود"، *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، العدد 06، المجلد رقم 01، 2012. من الصفحة 308 إلى الصفحة 341.
8. محمد سمير كامل، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات"، *مجلة التجارة للبحوث العلمية*، العدد 1، المجلد رقم 45، جامعة الإسكندرية، 2008. من الصفحة 60 إلى الصفحة 98.

#### IV. المدخلات

1. أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور، أعمال الملتقى العالمي الدولي حول : الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
2. بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحدّ من الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الدولي حول : حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
3. بلعادي عمار، جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح (مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية)، أعمال الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة



- المحاسبية للمؤسسة(واقع رهانات آفاق)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، يومي 07-08 ديسمبر 2010.
4. بن سميحة عزيزة، مريم طبني، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني، أعمال الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية (الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
5. بوعظم كمال ، زابدي عبد السلام، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحدّ من وقوع الأزمات، ملتقى دولي حول: الحوكمة والأخليات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
6. جميل أحمد، سفير محمد، تجليات الشركات في الإرتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، أعمال الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات التجارية كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
7. حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
8. صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 07-08 ديسمبر 2010.

9. عبه فريد ، طيني مريم ، دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، أعمال الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2016.

10. محمد حازم إسماعيل الغزالي، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، أعمال المؤتمر العالمي المحكم حول: الحاكمية والفساد الإداري و المالي كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 18-19 نوفمبر 2014، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015.

11. يونس زين، حسياني عبد الحميد، دور النظام المحاسبي المالي الجزائري في إرساء مقومات الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أعمال المؤتمر العلمي المحكم الثالث حول: الحاكمية و الفساد الإداري و المالي، كلية إدارة الأعمال، جامعة عجلون الوطنية، الأردن 18-19 نوفمبر 2014، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015.

#### V. النصوص القانونية

1. أمر رقم 75-98 المؤرخ في 29 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن قانون التجاري الجزائري.

2. أمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الإستثمار، ج.ر.ج. عدد 47، معدل ومتم بموجب أمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادي الثاني 1427 الموافق لـ 27 جويلية 2006.

3. أمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادي الأول عام 1424 الموافق لـ 19 جوان 2003، المتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج. عدد 43، المعدل والمتم بموجب القانون رقم 08-12 مؤرخ في 21 جمادي الثاني 1429 الموافق لـ 26 جوان 2008، ج.ر.ج. عدد 36، المعدل والمتم بموجب القانون رقم 10-05 مؤرخ في 05 رمضان عام

- 1431، الموافق ل 15 أوت 2010 ، ج.ر.ج.ج عدد 46، صادرة بتاريخ 18 أوت سنة 2010.
4. قانون رقم 02-04 مؤرخ في 05 جمادي الأول عام 1425 الموافق ل 23 جوان لسنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 06-10 مؤرخ في 15 أوت 2010، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 18 أوت 2010.
5. قانون رقم 01-06 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة، ج.ر.ج.ج العدد 14، الصادرة في 08 مارس 2006، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 11-15 مؤرخ في 02 أوت 2011، ج.ر.ج.ج العدد 44، الصادرة في 10 أوت 2011.
6. قانون رقم 01-10 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 جوان سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج.ر.ج.ج عدد 42، صادر في 28 رجب عام 1431 الموافق ل 11 جويلية سنة 2010.

#### VI. مصادر الإنترنت :

1. عبد السلام إبراهيم، فاضل عباس كريم، حوكمة الشركات ضرورة إستراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة (دراسة تحليلية في عدد منظمات خدمات التأمين العامة، مجلة علمية محكمة تصدر عن الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، منشورة على الموقع : <http://www.doc.udesk.com> تاريخ الإطلاع 2016/03/01.
2. حسين يريقي، عمر علي عبد الحميد، واقع حوكمة الشركات في الجزائر وسبيل تفعيلها، منشور على الموقع : [www.lab-univ.biskra.dz](http://www.lab-univ.biskra.dz) تاريخ الإطلاع 2016/03/07.

3. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الإستثمار القومي، القاهرة، 2007، منشورة على الموقع: [www.sadid.net/doat/hsn/haw/kama/doc](http://www.sadid.net/doat/hsn/haw/kama/doc) تاريخ الإطلاع 2016/03/12.
4. [www.ocde.org](http://www.ocde.org). تاريخ الإطلاع 10 مارس 2016.
5. [www.ifc.org](http://www.ifc.org). تاريخ الإطلاع 10 مارس 2016.
6. [www.cipe.org](http://www.cipe.org) . تاريخ الإطلاع 10 أبريل 2016.
7. [www.transparency.org](http://www.transparency.org). تاريخ الإطلاع 10 مارس 2016.
8. <http://www.lafinancepourtous.com>. تاريخ الإطلاع 10 مارس 2016.
9. [www.bis.org/bcbs/cp3oufr.pdf](http://www.bis.org/bcbs/cp3oufr.pdf) 2016 تاريخ الإطلاع 13 أبريل.
10. <http://www.pesc.ps/psewebsicte/laws>. تاريخ الإطلاع 15 مارس 2016.
11. <http://ar.wikipedia.org/wiki>. تاريخ الإطلاع 20 مارس 2016.
12. كاوه محمد فرج داعني، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري (دراسة تحليلية لأراد عينة من مواطني إقليم كردستان وعلى مستوى محافظتي سلیمانية وأربيل، منشورة على الموقع : <http://www.cipe-arabia.org> تاريخ الإطلاع 2016/03/20.

## VII. الوثائق:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الرّاشد للمؤسسات في الجزائر، الجزائر، 2007.

ثانيا - باللغة الفرنسية :

## I. Ouvrages :

1. ENGUELELEGUELE Stéphane, États corruption et blanchiment, l'Harmattan, Paris, 2015.
2. MONTIGNY Philippe, entreprise face à la corruption internationale, Ellipses, Paris, 2006.

3. SALION Bah, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales : vers une cour pénale internationalité économique pour punir le vol d'Etat, Schulthess, Genève, 2013.
4. SHAIENDRASIGH Leeleea, ROQUILLY Christophe, lutte anti- corruption, Lamy Edition, Paris, 2013.

## II. Acte de colloques :

1. BERGEL Jean –Louis, transparence et législation, Acte du congrès de l'association international de méthodologie juridique sur la transparence, un principe de gouvernance, Groupe Lancier, Edition Bruylant, Bruxelles, 2014.
2. ROSSIDOU – PAPAKEYRIACOU Eva, la coopération internationale dans la lutte contre la corruption du point de vue d'un centre offshore, 4em conférences Européenne des services spécialisés dans la lutte contre la corruption, conseil d'Europe, LIMASSOL (chypre), 20-22 octobre, 1999.

## ثالثا-باللغة الإنجليزية:

- Gabriela Ann Wells Kle, chrestiansenesvik, corporate governance in Algeria (cose study on the joint ventures between British petroleum; Statoil and son bat rach, master thesis, Copenhagen business school, department of international economic and management, 2014.

# الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

قائمة لأهم المختصرات

03	.....	مقدمة
07	.....	الفصل الأول : الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد في الشركات التجارية
08	.....	المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات التجارية
08	.....	المطلب الأول : الإطار النظري لحوكمة الشركات التجارية
09	.....	الفرع الأول : المقصود بحوكمة الشركات التجارية ودوافع ظهورها
09	.....	أولاً: القصد بحوكمة الشركات التجارية
09	.....	1-نشأة حوكمة الشركات التجارية
10	.....	2-تعريف حوكمة الشركات التجارية
11	.....	ثانيا : دوافع ظهور حوكمة الشركات التجارية
12	.....	الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات التجارية
12	.....	أولاً:المساهمون
13	.....	ثانيا:مجلس الإدارة
13	.....	ثالثاًالإدارة
13	.....	رابعاً:أصحاب المصالح
14	.....	الفرع الثالث : خصائص حوكمة الشركات التجارية ومرتكزاتها
14	.....	أولاً : خصائص حوكمة الشركات التجارية
14	.....	1- الإستقلالية
14	.....	2- المساءلة
15	.....	3-المسؤولية
15	.....	4-العدالة
16	.....	5-الإنضباط

16	.....6-الشفافية
16	.....7- المسؤولية الإجتماعية
16	.....ثانيا : مرتكزات حوكمة الشركات التجارية
17	.....1- السلوك الأخلاقي
17	.....2- تفعيل دور أصحاب المصلحة
18	.....3- إدارة المخاطر
18	.....المطلب الثاني : مدى فعالية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد
18	.....الفرع الأول : مقومات حوكمة الشركات التجارية
19	.....الفرع الثاني : أهمية وأهداف حوكمة الشركات التجارية
19	.....أولا : أهمية حوكمة الشركات التجارية
20	.....ثانيا : أهداف حوكمة الشركات التجارية للوقاية من الفساد
21	.....الفرع الثالث : محددات حوكمة الشركات التجارية وآلياتها
21	.....أولا:محددات حوكمة الشركات التجارية
21	.....1-المحددات الخارجية
21	.....أ- القوانين والنظم
22	.....ب- الأجهزة والهيئات الرقابية
22	.....ت- كفاءة القطاع المالي
22	.....ث- فاعلية وكفاءة المنظمات والهيئات المهنية
22	.....2-المحددات الداخلية
23	.....ثانيا: آليات حوكمة الشركات التجارية
23	.....1-الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التجارية
23	.....أ- مجلس الإدارة
24	.....ب- لجنة المكافآت
24	.....ت- لجنة التعيينات



25	..... ث-لجنة التدقيق الداخلي
25	..... 2-الآليات الخارجية لحوكمة الشركات التجارية
25	..... أ- منافسة سوق المنتجات (الخدمات)
26	..... ب- التدقيق الخارجي
26	..... ت- التشريع والقوانين
27	..... ث- آليات مكملة
28	..... المبحث الثاني : مدى فعالية آلية حوكمة الشركات التجارية
28	..... المطلب الأول : المبادئ المتداولة لحوكمة الشركات التجارية
29	..... الفرع الأول : الإطار النظري لمبادئ حوكمة الشركات التجارية
29	..... أولا - مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن لجنة بازل (2)
30	..... ثانيا- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية
31	..... ثالثا - مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن الصندوق النقد الدولي
31	..... 1-قانون السياسات المالية
31	..... 2-قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية
32	..... الفرع الثاني - الإطار التطبيقي لمبادئ حوكمة الشركات التجارية
32	..... أولا- ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات
33	..... ثانيا- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية
34	..... ثالثا- المعاملات المتساوية للمساهمين
34	..... رابعا- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح
35	..... خامسا- الإفصاح والشفافية
35	..... سادسا- مسؤولية مجلس الإدارة
36	..... المطلب الثاني : حوكمة الشركات التجارية في القوانين المقارنة وفي القانون الجزائري
36	..... الفرع الأول : حوكمة الشركات في بعض القوانين الدول الأجنبية
36	..... أولا- حوكمة الشركات في المملكة المتحدة (القانون البريطاني)

37	..... ثانيا : حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية (القانون الأمريكي).
38	..... الفرع الثاني : حوكمة الشركات في بعض القوانين الدول العربية.
38	..... أولا : حوكمة الشركات في التشريع المصري.
39	..... ثانيا : حوكمة الشركات في التشريع الجزائري.
40	..... الفرع الثالث : مزايا حوكمة الشركات التجارية.
43	..... <b>الفصل الثاني : مدى مطابقة الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد.</b>
44	..... المبحث الأول : مدى التكريس الحقيقي لشفافية الشركات التجارية.
44	..... المطلب الأول : ماهية شفافية الشركات التجارية.
45	..... الفرع الأول : المقصود بالشفافية.
45	..... أولا - ظهور مفهوم الشفافية.
46	..... ثانيا - تعريف الشفافية.
46	..... 1- تعريف الشفافية لغةً.
46	..... 2-تعريف الشفافية إصطلاحًا.
47	..... الفرع الثاني : شروط وأهمية شفافية الشركات التجارية.
47	..... أولا - شروط شفافية الشركات التجارية.
48	..... ثانيا - أهمية الشفافية.
49	..... الفرع الثالث : أنواع الشفافية.
49	..... أولا - الشفافية الخارجية.
50	..... ثانيا - الشفافية الداخلية.
50	..... الفرع الرابع : علاقة الشفافية بالمفاهيم الأخرى.
51	..... أولا - علاقة الشفافية والمساءلة.
51	..... ثانيا - علاقة الشفافية بالنزاهة.
52	..... المطلب الثاني : آليات لتحقيق الشفافية و مدى تكريسها
52	..... الفرع الثاني : متطلبات الشفافية وعناصرها

52	.....	أولا - متطلبات الشفافية.
54	.....	ثانيا - عناصر الشفافية.
55	.....	الفرع الثاني : مدى تكريس مبدأ الشفافية.
55	.....	أولا - طرق دعم وتحسين الإدارة الشفافية.
56	.....	ثانيا - معوقات الشفافية.
56	.....	1- البيروقراطية.
57	.....	2- غياب الوعي.
57	.....	3- ضعف أو غياب القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية.
57	.....	ثالثا - النتائج السلبية لغياب الشفافية.
59	.....	المبحث الثاني : مبدأ الإفصاح كآلية لمواجهة الفساد في الشركات التجارية.
59	.....	المطلب الأول : ماهية الإفصاح.
59	.....	الفرع الأول : المقصود بالإفصاح.
60	.....	أولا - ظهور مفهوم الإفصاح.
60	.....	ثانيا - تعريف الإفصاح.
61	.....	الفرع الثاني : شروط الإفصاح وأنوعه.
62	.....	أولا - شروط الإفصاح.
62	.....	1- الشمولية.
62	.....	2- الدقة.
62	.....	3- الملاءمة.
62	.....	4- التوقيت.
62	.....	5- الوضوح.
63	.....	ثانيا - أنواع الإفصاح.
63	.....	1- الإفصاح الكامل (الشامل).
63	.....	2- الإفصاح العادل (الواضح).

63	.....3-الإفصاح الكافي
64	.....4-الإفصاح الملائم (المناسب)
64	..... الفرع الثالث : أهمية الإفصاح في المحاسبية المالية للشركات وأهدافه
64	..... أولا - أهمية الإفصاح في المحاسبة المالية للشركات
65	..... ثانيا - أهداف الإفصاح
65	..... 1- الإتجاه التقليدي في الإفصاح
65	..... 2- الإتجاه المعاصر في الإفصاح
66	..... المطلب الثاني: دور الإفصاح في مطابقة الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد
66	..... الفرع الأول : أساليب الإفصاح
66	..... أولا - إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها
67	..... ثانيا - الملاحظات الهامشية
67	..... ثالثا - المصطلحات والعرض التفصيلي
67	..... رابعا - الملحق
68	..... خامسا - شهادة المراجع
68	..... الفرع الثاني : مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه
68	..... أولا - المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات
68	..... 1- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية
69	..... 2- تحديد أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية
69	..... 3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها
69	..... 4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح
70	..... 5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
70	..... ثانيا - العناصر المؤثرة على عملية الإفصاح
70	..... 1- نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم
70	..... 2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

71	.....3- المنظمات والمؤسسات الدولية.....
71	.....الفرع الثالث : الممارسات الخاطئة في الإفصاح.....
71	.....أولا - عدم كفاية الإفصاح بتقدير مجلس الإدارة.....
71	.....ثانيا - إغفال الإفصاح عن المعلومات مع الأطراف ذوي العلاقة.....
72	.....ثالثا - التلاعب في إعلان النتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم النتائج المالية.....
74	..... خاتمة .....
78	..... قائمة المراجع.....
89	..... فهرس .....
	ملخص

ملخص

## ملخص المذكرة باللغة العربية

حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإختلالات المالية والمحاسبية في كثير من الشركات التجارية، وذلك بسبب إفتقار إدارتها إلى الممارسات السليمة في الرقابة والإشراف وبالإضافة إلى نقص الشفافية والإفصاح، وكأسلوب لتفادي الوقوع في هذه الأزمات والتقليل من حدتها كان لازماً على الإقتصاديين و المهتمين بإيجاد حلول، وذلك من خلال دراسات حول أسباب هذه الإنهيارات، فوجد أن القسط الكبير يعود خاصة إلى الفساد بكل صوره، وما صاحبها من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، فدفعت الحاجة إلى إلتزام الشركات التجارية بتكريس مبادئ الحوكمة وذلك بإرساء مبدأ الإفصاح و الشفافية.

## Résumé du mémoire en langue française

Au cours des dernières années, une série de déséquilibres financières et comptables ont été enregistré dans plusieurs sociétés, a cause de manque d'exercices adéquat de l'administration de l'entreprise lors de contrôle effectuer à la supervision et l'absence flagrante de la transparence et de l'information, considérée comme outils indispensables pour éviter aux société d'être en crise et de réduire son efficacité. Ces problèmes ont poussé les économistes et les experts dans le domaine de chercher des solutions a travers des études qui ont été menées sur les raisons de cette crise d'effondrement des entreprises, l'étude constate que la grande prime privée due à la corruption de tous formes , et l'impuissance en matière de contrôle efficace des organes de l'entreprise chargés de cette mission. Ce la nécessite de prendre en considération la transparence et l'information comme un dispositif anti – corruption au sein des entreprises a fin d'établir une forme gouvernance de la gestion des entreprises, l'engagement des entreprises à appliquer ces principes de gouvernance.